

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي عملي هذا المتواضع إلى كل من ربّنتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات

إلى أعلى إنسان في الوجود أُمي الحبيبة أطل الله في عمرها،

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه

أبي العزيز أطل الله في عمره

إلى من ترعرعت معهم إخوتي خاصة أخي الصغير: قصي

وإلى كل العائلة والأقارب

وإلى كل الأصدقاء والزملاء و إلى كل طلاب السنة الثانية ماستر خاصة دفعة جوان

2018

وإلى كل معلمينا وأساتذتنا من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل الأسرة الجامعية بالمركز الجامعي تيسمسيلت

دفوس رائد عبد الحليم

الإهداء:

إلى كل الساعين لتحرير قرار الأمة و
إرادتها ، لتمضي قُدما في إنهاء
ضعفها و كبوتها ، شأنها أن تسود و
تبعث مجدها و رفعها

إلى من أوجب الرحمان برهم و
طاعتهم ، و أجزل الثواب لمن رعاهم و
أحسن عشرتهم ، إلى من أعلى الله قدرهم
و مكانتهم ، إلى أمي و أبي

.....

إلى من شاطرنى حياتي حلوها ومرها
، إلى إخوتي وأخواتي الكرام بارك
الله فيهم .

وزملائي الأعزاء جزاهم الله خيرا ..

إلى كل من علمني أساتذتي الأفاضل
زادهم الله صحتا وأجرا ...

إلى كل من سقط سهوا من قلبي ...

ديلم خالد

الشكر

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا

نتقدم بعميق شكرنا وإمتناننا

إلى أستاذنا القدير الأستاذ: بلحسين لخضر

على تفضله بالإشراف على هذا البحث

وعلى ماقدمه لنا من آرائه القيمة ووقته الثمين

ونتقدم بالشكر إلى كل عمال المؤسسة الجزائرية للمياه الذين زودونا بالمعلومات خاصة الموظف شعبي سمير.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من حفزنا وساعدنا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد

دون أن ننسى لجنة المناقشة التي تكرمت وقبلت مناقشة هذه المذكرة

ملخص :

يعالج هذا البحث مفهوم التحليل المالي الديناميكي وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، في ظل محيط يتميز بعدم التأكد وتأثير العوامل الاقتصادية، من خلال منظورين التحليل الديناميكي، والتحليل المتحرك، يأتي هذا في ظل غياب مفهوم موحد لهما.

وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث ليسلط الضوء على التحليل الديناميكي، ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال دراسة جدول التمويل وجدول الخزينة هاته المؤسسات . يمكن للمحلل المالي عن طريق التمويل والتغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي تحديد التغيرات في الخزينة الصافية الإجمالية من خلال تحديد مواردها و استخداماتها للدورة الحالية.

ومن ثمة تستخدم جداول تدفقات الخزينة وهي متعددة في مراقبة الحركات المالية ومراقبة مستوى السيولة النقدية، كما تستخدم كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل. كما يعتبر هذا الجدول كجدول قيادة في يد متخذي القرارات على مستوى القمة الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي، الديناميكي، الأداء المالي، جدول التمويل، جدول الخزينة .

Résumé :

Cette recherche porte sur le concept d'analyse financière dynamique et à l'évaluation de la performance financière des institutions économiques, sous le périmètre se caractérise en ne faisant que l'impact des facteurs économiques, à travers les perspectives d'analyse dynamique, et l'analyse de la téléphonie mobile, cela vient en l'absence d'un concept unifié pour eux.

Sur cette base, est venu à cette recherche met en évidence l'analyse dynamique et son rôle dans la performance financière des institutions économiques à évaluer, à travers l'étude du calendrier de financement des institutions de trésorerie et planifier ces circonstances. analyste financier peut grâce au financement et les changements nécessaires dans le facteur de capital total déterminant des changements dans la trésorerie nette totale en identifiant leurs ressources et leur utilisation pour la session en cours.

les flux de trésorerie et il y a des tables utilisées dans un niveau des mouvements financiers multi-écrans et surveiller les flux de trésorerie, utilisés comme un outil pour aider à prendre des décisions sur le financement. Ce tableau est également considéré comme une direction de table entre les mains des décideurs au sommet de niveau stratégique.

Mots-clés: analyse financière, dynamique, performance financière, le calendrier de financement, annexe du Trésor

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
21	نظام النشاط الاقتصادي	1-1
33	حركة التمويل	1-2
42	التركيبية الوظيفية للخزينة	2-2
51	الانتقال من جدول النتائج إلى جدول الخزينة	3-2
60	مخطط الوحدة على مستوى المركزية	1-3
62	مخطط الوحدة على مستوى الفروع	2-3

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
18	طبيعة المستخدمين واحتياجاتهم	1-1
31	مفهوم الموارد والاستخدامات	1-2
32	من التغيير في رأس المال العامل نحو تدفقات الخزينة	2-2
34	الجزء الأول من جدول التمويل: التمويل الطويل و المتوسط الأجل	3-2
37	الجزء الثاني من جدول التمويل: التمويل قصير الأجل	4-2
41	تدفقات الخزينة	5-2
44	جدول تدفقات الخزينة	6-2
49	مراحل بناء جدول تدفقات الخزينة	7-2
52	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة و وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري.	8-2
53	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة و وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري.	9-2
54	جدول تدفقات الخزينة حسب بنك فرنسا	10-2
61	مهام ووظائف مصالح المؤسسة	1-3
70	جدول الميزانية 2014 (الأصول)	2-3
71	جدول الميزانية 2014 (الخصوم)	3-3
74	جدول الميزانية 2015 (الأصول)	4-3
75	الميزانية 2014 (الخصوم)	5-3
76	جدول حسابات النتائج 2014	6-3

قائمة الأشكال والجداول

78	حسابات النتائج 2015	7-3
80	شرح ميزانية الأصول	8-3
82	شرح الميزانية (الاهتلاكات والمؤونات)	9-3
83	شرح ميزانية الخصوم	10-3
84	شرح حسابات النتائج (الفواتج)	11-3
85	شرح حسابات النتائج (الأعباء)	12-3

تمهيد

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات غش مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية المشتركة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحثم على المشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات. وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم الإدارية.

يتضمن الفصل الأول مفهوم التحليل المالي والأهداف المرجوة منه وتطوره واستعمالاته بالإضافة إلى مقوماته الأساسية والمنهجية الواجب إتباعها قصد الوصول إلى نتائجه، كما يتطرق أيضا إلى الوثائق المحاسبية التي تعد من بين أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة للتحليل المالي والتي لا يمكن الاستغناء عنها. بالإضافة إلى التطرق إلى نواحي القصور في هذه البيانات. كما يتضمن هذا الفصل الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات⁽¹⁾.

(1) مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 12.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المطلب الأول: التطور التاريخي و مفهوم التحليل المالي

التطور التاريخي للتحليل المالي بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية. وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل⁽¹⁾. ولكن مع تطور الصناعة والتجارة أتضح ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي.⁽²⁾

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين وهما:⁽³⁾

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

- دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير في الاستثمار يتطلب المعرفة الجيدة بالوضع المالي للمؤسسة.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دقة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم. وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن إنصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا

(مثلا) سنة 1967م لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل

(1) منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص. 10.

(2) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988، ص 13.

(3) منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 11.

ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي، و أصبح كلا منهما مكملًا للآخر. وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاج يرتبط التحليل المالي ارتباطًا وثيقًا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

وتأسيساً على ما تقدم، فقد وردت تعاريف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، ولقد أشار المؤلف وليد ناجي الحيايالي إلى البعض منها يمكن اختصارها فيما يلي:⁽¹⁾

التحليل المالي:

عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية. التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها. التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي : ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

⁽¹⁾ وليد ناجي الحيايالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، 2004 ص.ص. 21-22

كما يعرف التحليل المالي بأنه : "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها والتغيرات التي تجري علي هذه العناصر وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد علي دراسة وضع المنشأة من الناحية الائتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت، وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة".⁽¹⁾

يرى الباحث ان هذا التعريف تعريفا عاما للتحليل المالي حيث تناول جميع مؤشرات التحليل المالي التي تساعد في تقويم أداء المنشآت.

يعد التحليل المالي أداء للكشف عن مناطق القوة والضعف وفي السياسات التي تؤثر في الربحية وتقوم أداء المنشآت، معتمدا علي البيانات التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل.⁽²⁾

يلاحظ الباحث أن هذا التعريف حصر التحليل المالي في كونه أداء لمعرفة نقاط القوة والضعف والسياسات التي تؤثر في الربحية.

كما عرفه البعض بأنه: "تحليل القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بغرض استخراج مؤشرات مالية تساعد في قراءة الأرقام الواردة بها وتشخيص المركز المالي وقياس الأداء".⁽³⁾

يلاحظ الباحث أن هذا التعريف تناول جميع مقومات التحليل المالي.

كما عرف بأنه: "دراسة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات بنظرة اقتصادية هادفة لاكتشاف سلوك تلك المعلومات، والوقوف علي ما بين الأرقام التي تعرضها من علاقة سببية وذلك بقصد استخلاص مجموعة من المؤشرات والتي بعد أن يتم تفسيرها، يمكن الاعتماد عليها في تقويم الأداء المالي للشركة وكذلك التنبؤ باتجاهات نشاطها المستقبلي".⁽⁴⁾

يرى الباحث أن هذا التعريف تناول دور معلومات القوائم المالية في الحصول على مؤشرات تساعد في تقويم الأداء.

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1997 م، ص 27.

(2) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني - الأساليب و الاستخدامات، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، د 03، ص 03.

(3) أبو القاسم محمد الشيخ، برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية، الخرطوم: مكتبة الإدارة العامة، 2003، ص 01.

(4) منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

عرف التحليل المالي بأنه: "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات، تستعمل في اتخاذ القرارات أو تقويم أداء الشركات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة سواء كانت مالية أو تشغيلية وتوقع ما يكون عليه الوضع في المستقبل.⁽¹⁾

يلخص الباحث من التعريفات السابقة أن كل التعريفات ركزت على اعتبار التحليل المالي وسيلة مهمة للحصول على مؤشرات تساعد في قراءة الأرقام الواردة بالقوائم المالية، لمعرفة نقاط القوة والضعف من خلال مقارنة البيانات مع بعضها البعض، ومن ثم معرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشآت أسبابها و المسؤول عنها والعمل على علاجها.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي

تبرز أهمية التحليل المالي من كونه أداة رئيسية لتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة و انتهاج السياسات التي من شأنها الحفاظ على المركز المالي للمنشأة.⁽²⁾ أهمية التحليل المالي تتمثل في الآتي:⁽³⁾

- 1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمنشآت المختلفة، بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، وتقويم أداء منشآتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل على تقديم ونمو المنشأة وحمايتها من المخاطر والأزمات التي تعترض عليها.
- 2- يساعد التحليل المالي على تقويم الأداء المالي والتمويلي والتشغيلي والائتماني المستقبلي للمشروعات، كما يساعد على التخطيط التشغيلي لكافة أنشطة المشروعات ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشأة ومحاولة معالجتها، وتقليل خطرهما من خلال تحليل البيانات واستخراج المؤشرات التي توضح ذلك .
- 3- يستخدم التحليل المالي الأساليب و الأدوات والمؤشرات المناسبة للتحليل، و اكتشاف العلاقة بين النسب، والتحليل المقارن للقوائم المالية، مما يساعد على تقويم الأداء ومعرفة الانحرافات التي يتعرض لها المشروع ومحاولة معالجتها.

(1) مؤيد عبد الرحمن الدرديري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2003، ص 11.

(2) أبو القاسم محمد الشيخ، مرجع سابق، ص 02.

وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي و عملي متكامل، الأردن، عمان، الوراق للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 28.

كما يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة⁽¹⁾، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- تقييم الأداء التشغيلي والتمويلي للمشروع؛
- الحصول على مؤشرات ونسب للتعرف على مناطق القوة والضعف للمنشأة.⁽²⁾

المطلب الثالث: العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي:⁽³⁾

• الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها،

(1) مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 16.

(2) عبد الحليم كراجه ومن معه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 143.

(3) ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص. 14

وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.

• الائتمان

دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح. ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

• أسواق الأوراق المالية

تتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمترقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق¹.

• تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين. لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.²

(1) وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص 122

(2) ناصر داددي عدون، المرجع السابق، ص 19.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:⁽¹⁾

• التخطيط المالي

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

• تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

• التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

• التحليل الاستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

⁽¹⁾ هشام محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، سنة 2000 م، ص، ص 159-160.

• تحليل بعض الحالات الخاصة

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

المطلب الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي مايلي:⁽¹⁾

• المستثمرون

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب⁽²⁾، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.⁽³⁾

• إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها

على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها⁽⁴⁾

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:⁽¹⁾

(1) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط 1، عمان: دار وائل للنشر، سنة 2000 م، ص. 7

(2) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية: الدار الجامعية، سنة 2004 م، ص 53.

(3) رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1997 م، ص 42.

(4) منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 18.

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشاهدة في طبيعة النشاط ، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- تقييم فاعلية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

• الدائنون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة⁽²⁾، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية.

فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.

أ- الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب- الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

(1) أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان : دار البداية، سنة 2004 م، ص ص 170 - 171.

(2) عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 59.

• الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

• العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

• العاملون في المؤسسة

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:⁽¹⁾

أ- المساهمون (الملاك).

ب- العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات. ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5 % بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك.

يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

• الهيئات الحكومية

⁽¹⁾ عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 172.

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:⁽¹⁾

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مراقبة الأسعار؛
- غايات إحصائية.

• الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية

يستفيد سماسة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:⁽²⁾

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي؛
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛
- تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

• المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية **standart and poors** وشركة **dun and bradstreet** التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات.⁽³⁾

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

• نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:⁽⁴⁾

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛

(1) أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 172-173.

(2) هيثم محمد الزعي، المرجع السابق، ص. 164

(3) أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص. 173

(4) ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص. 12

- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

• نتائج التحليل الداخلي

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛
- التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

المبحث الثالث: إعداد القوائم المالية

لقد أدى كبر حجم المؤسسات وتعدد نشاطها إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تبرزها مجموعة من القوائم المالية تتمتع بالمصداقية والوضوح تقيد بشكل فعال متخذي القرارات لأن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة هو الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، كما أن إعداد هذه القوائم المالية يؤثر مباشرة على مستخدميها لأنهمك بصدد اتخاذ قرارات زهنا يجب إتباع أسس وقيود لإعداد وعرض هذه القوائم.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تمثل القوائم المالية المنتج النهائي للمحاسبة المالية والتي يتم إعدادها كملخص للمعلومات التي سجلتها وبوبتها المحاسبة حيث تعطي صورة صادقة عن الحالة المالية للمؤسسة.

تعريف القوائم المالية وأهميتها :

أولا: تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدققها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

وقد تطرق المعيار (IAS01) إلى عرض القوائم المالية، وكذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية (IASB) دليل عن كيفية إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية.⁽¹⁾

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تحتل القوائم المالية مرتبة هامة من بين مصادر المعلومات نظرا لتحقيقها الأمور التالية⁽²⁾

- 1- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- 2- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات.
- 3- تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها سواء كانت محاسبة أو إدارية والتي تساعد في توضيح نشاطات الوحدات الاقتصادية المختلفة.
- 4- تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي.
- 5- توفر مناخا استثماريا ملائما وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي والذي بدوره يؤثر على نمو وازدهار الاقتصاد ككل.

⁽¹⁾ أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 196.
⁽²⁾ فاطمة الزهراء خلباز، رزيقة برادعي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2015/2014، ص 39.

المطلب الثاني : أهداف وخصائص القوائم المالية

أولاً: أهداف القوائم المالية

إن القوائم المالية لا تعتبر على أنها هدف تسعى المؤسسة لتحقيقه بمجرد إعدادها، وإنما تحقق القوائم المالية مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي:⁽¹⁾

- تعتبر القوائم المالية وسيلة مهمة من وسائل الاتصال بين المؤسسة والأطراف الخارجية، وتوفير عنصر المراقبة للملاك على نشاط المؤسسة لمعرفة ما تقوم به الإدارة من أعمال نيابة عنهم.
- المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية للمؤسسة وتحديد ربحيتها والتوقعات المستقبلية.
- توفير المعلومات الملائمة لمختلف الأطراف من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات السليمة.
- مساعدة المستفيدين من القوائم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو الاقتراض وتقديم توقعات التدفقات النقدية المتعلقة بالأرباح الموزعة والفوائد، وبشكل عام محاولة تلبية احتياجات كل المستخدمين للقوائم المالية.
- توفير عرض صادق عن مواضيع القوائم المالية التي تتعلق بالمركز المالي وبالملاحظات والجداول الإضافية، وأيضا تحديد عناصر القوائم المالية (المصروفات، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات).

ثانياً: خصائص القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح المالي عن وضع المؤسسة، وهي تكمن كافة مستعملي هذه القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة حيث تحتوي على الخصوصيات النوعية الآتية:⁽²⁾

- 1- **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعليه فغنه يجب عدم استبعادهم المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم

⁽¹⁾ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، اثرء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص 96.

⁽²⁾ أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 192.

المالية، إن كانت ملائمة لاحتياجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

2- الملائمة: حتى تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لمتطلبات صناع القرارات، وتتوفر في

هذه المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

3- المادية (الأهمية النسبية): تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، فتعتبر المعلومات ذات أهمية

نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية.

4- قابلية المقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى

سابقة لنفس المنشأة.

5- الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات

خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية: ⁽¹⁾

التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى.

الجوهر فوق الشكل: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني.

الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز.

الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم

التأكد مما يجب تجهيزها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات.

الاكتمال (الشمولية): بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية

والتكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مظلمة، وغير موثوقة وغير ملائمة

المطلب الثالث: أساليب قياس القوائم المالية ومستخدميها واحتياجاتها

⁽²⁾ الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالية scf ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2014-2015، ص 8-9.

أولاً: أساليب قياس عناصر القوائم المالي

عملية القياس تتمثل في تحديد القيم المالية التي يتم بموجبها إقرار وإدراج عناصر البيانات المالية في الميزانية العمومية وبيان الدخل، ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس، وقد تم وضع مبادئ قاعدتها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بإضافة عنصر الشفافية إلى العناصر التي اعتمدت المبادئ عليها.

ويمكن تلخيص هذه الأسس في: (1).

1- التكلفة التاريخية:

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها وتسجيل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل الضرائب، الدخل) بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة.

2- التكلفة الجارية:

يتم تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو مال حكم النقدية والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر وتسجيل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية.

3- القيمة الاستردادية:

تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية وتسجيل الالتزامات بقيمة السداد أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.

4- القيمة الحالية:

تسجل الأصول بلقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمنشأة وتسجيل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات الخارجية المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.

¹ - أحمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، طبعة 1، دار الجامعة للنشر، الأردن، 2007، ص ص 64- 65.

ثانيا: استخدموا القوائم المالية واحتياجاتهم

مستخدموا القوائم المالية:

ويمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:¹

المستثمرون: وهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح.

العاملون: يهتم العاملون أو المجموعات المتمثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية الوحدة الاقتصادية، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم.

المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعد على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة عند الاستحقاق.

الموردون والدائنون التجاريين الآخرون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنظمة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم.

الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي لأنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة.

الجمهور: تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق متنوعة كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنظمة وتنوع أنشطتها.

¹ - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار العناء، الإسكندرية، 2009، ص 15.

الجدول (1-1): طبيعة المستخدمين واحتياجاتهم

المستخدمون	الاحتياجات
المساهمون	<p>يحتاج المساهمون إلى معلومات تمكنهم من:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد مردودية مساهمتهم والمخاطر الملازمة لها. - اتخاذ قرار الشراء والبيع أو الاحتفاظ بالاستثمار. - تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.
الموظفون والمجموعات الممثلة لهم	<p>يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - استقرار وربحية المؤسسة. - معرفة إمكانيات المؤسسة في مجال دفع الأجور والمكافآت وتوفير فرص العمل.
المقرضون	<p>المقرضون الذين لهم اهتمامات بالمعلومات التي تحددها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إذا كانت المؤسسة ستفي بالتزاماتها اتجاههم. - إمكانية تسديد قروضهم وفوائدها بتواريخ استحقاقها.
الموردون والدائنون الآخرون	<p>يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم مما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يكون اهتمامهم على مدى أقل من المقرضين نظرا لطبيعة تعاملهم. - يكون اهتمامهم على المدى الطويل إذا كانوا يعتمدون على استمرار المؤسسة.
العملاء	<p>اهتمام العملاء تخص المعلومات التي تتعلق باستمرارية خاصة إذا كانوا يعتمدون عليها كليا.</p>
الحكومات وهيئاتها	<p>تحتاج الحكومات ومؤسساتها إلى المعلومات حول نشاطات المؤسسة تستعملها فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضبط هذه النشاطات من أجل توزيع الموارد. - تحديد السياسات الضريبية. - أساس لإحصاء الدخل الوطني وإحصائيات أخرى.
أفراد الجمهور	<p>يستفيد الجمهور بطرق متنوعة كأن تزودهم القوائم المالية بمعلومات حول اتجاهات والتطورات الحديثة للمؤسسة وتنوع النشاط.</p>

المصدر: فتيحة صافو، مدى توافق مرجعية إعداد القوائم المالية وفق SCF مع المعايير المحاسبية

الدولية لعرض والإفصاح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسبيبة بن بوعلي - شلف،

2007-2008، ص 72.

المبحث الرابع: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرار

المطلب الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

• مفهوم تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء جزءاً من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقاً.⁽¹⁾

• أهداف تقييم الأداء

تعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً فيما يلي:⁽²⁾

1. تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

2. اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

3. يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية و المرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً. وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

• التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة.

والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:⁽¹⁾

⁽¹⁾ MICHEL GERVAIS, **Contrôle de gestion**, Paris: Edition Economica, 1997, p. 104.

⁽²⁾ MICHEL GERVAIS, Op. Cit, p. 104.

- تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

- النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية؛

- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- تقييم الأداء و المردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة. ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل. وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية وهي:⁽²⁾

- استثمار الموارد؛

- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد؛

- تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم

⁽¹⁾ PIERRE PAUCHER, **Mesure de la performance financière de l'entreprise** Editon O. P. U, 1993, p- p. 7- 9.

⁽²⁾ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 27.

اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي:⁽¹⁾

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم؛
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة؛
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

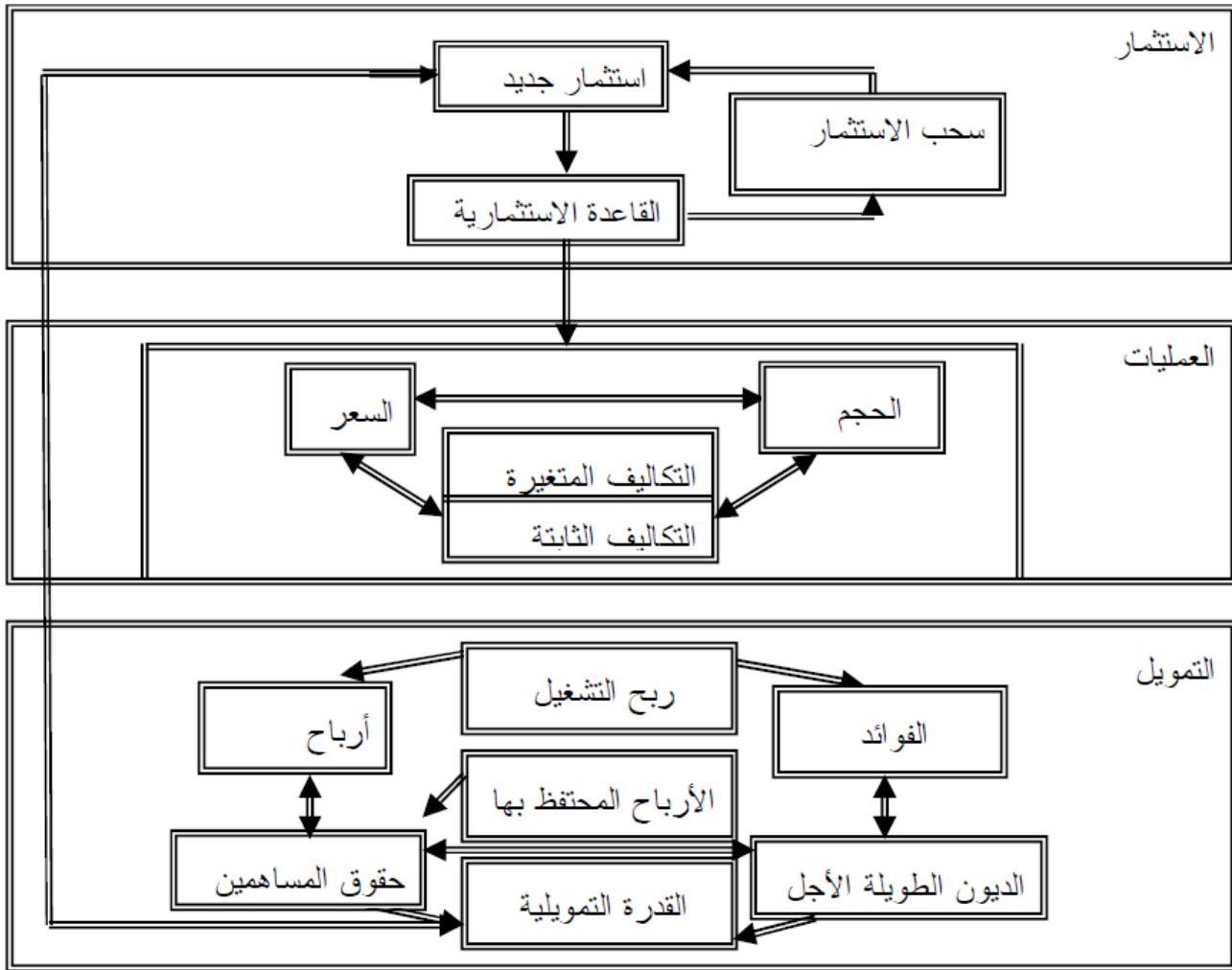
إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم. وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر و أدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

إن جميع القرارات السابقة الذكر التي تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فإن مبدأ الربط بين النقد الوارد و النقد الصادر يمثل القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي والشكل البياني التالي يوضح تدفقات الأموال لنشاط اقتصادي نموذجي.

⁽¹⁾ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الشكل رقم (01-01): نظام النشاط الاقتصادي

الشكل التالي يوضح لنا نظام النشاط الاقتصادي :



المصدر: منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص 30.

التحليل المالي: إن المتأمل في الشكل البياني أعلاه يلاحظ أنه يحوي مجالات القرارات الثلاثة الرئيسية وهي الاستثمار، العمليات التشغيلية، التمويل. فالقسم العلوي من الشكل البياني يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ العملية الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وهي:⁽¹⁾

- إعداد الموازنة الاستثمارية؛
- تحديد أنواع الاستثمارات؛
- سحب الاستثمارات.

⁽¹⁾ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 28 31.

وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة المتمثلة في:

- القيمة الحالية؛

- معدل المردود الداخلي؛

- استرداد رأس المال.

أما القسم الأوسط من الشكل يظهر لنا الجزء التشغيلي، ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة في:

- استخدام الموارد؛

- اختيار السوق؛

- إستراتيجية السعر؛

- الوضع التنافسي.

أما المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرار فتتمثل في:

- نسب التشغيل؛

- تحليل النشاط؛

- البيانات المقارنة والإرشادات القياسية.

أما القسم السفلي من الشكل فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية، وتمثل الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة في:

- توزيع الأرباح (أرباح الأسهم، فائدة الديون، الاحتفاظ بالأرباح).

أما فيما يخص المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية فهي:

- إيرادات السهم؛

- نسبة التسديد؛

- تغطية الفائدة؛

- تكلفة رأس المال⁽¹⁾.

وكما نلاحظ من خلال ما سبق، فإن مجموعة الاستراتيجيات الرئيسية لأي مشروع والمرتبطة بقدرته التمويلية، إنما تتمثل بالسياسات المتبعة في مجال توزيع الأرباح والنسب التي تمثلها من الأرباح المحققة سنويا أو من مجمل الأرباح

⁽¹⁾ منير شاكر، المرجع السابق، ص 111.

المعدة للتوزيع، وكذلك سياسة المؤسسة فيما يتعلق بفائدة الديون وكيفية معالجتها، وكذلك حجم هذه الديون والتي تشكل جزءا من هيكل التمويل للمؤسسة، ويوضح الشكل البياني السابق أن حقوق المساهمين والديون الخارجية تمثل المحاور الأساسية لقدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية. وهنا فإن نسبة ما تشكله المديونية الخارجية إلى حقوق الملكية ورأس المال ومصادر التمويل الداخلي تمثلان جانبا مهما من الجوانب التي يسعى المحلل المالي إلى تحليلها وتفسيرها، وبيان جوانب الضعف والقوة فيها مسلطا الضوء على ما إذا كانت نسبة المديونية تقع ضمن المستوى المسموح به، أم أنها تشكل خطرا على المشروع تهدد إمكانياته على مواجهة التزاماته طويلة المدى.

المطلب الثالث: مقومات و منهجية التحليل المالي

أولا: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:⁽¹⁾

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية ، **reliability** الموثوقية من جهة والملائمة من جهة أخرى⁽²⁾
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

⁽¹⁾ محمد مطر، المرجع السابق، ص 4-6.

⁽²⁾ وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص 23.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أ- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ب- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- ج- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- * تتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

ثانياً: منهجية التحليل المالي

- يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل⁽¹⁾.
1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.
 2. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.
 3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق

(1) أمين الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 176-178.

بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

4. تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت. هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

5. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب تعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، وتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل⁽¹⁾

6. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.

7. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8. تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.

9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل⁽²⁾

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاءها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:⁽³⁾

أ- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه؛

(1) محمد ابراهيم ، الادارة المالية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007م، ص155

(2) الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الادارة المالية)، ط 2، دار الجامعة للكتاب ، بومرداس، الجزائر 2011م، ص132.

(3) أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص، 178-179.

ب- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛

ج- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

د- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛

هـ- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين التي تتوقف بعدم وجودها عملية التحليل. ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل.

تمهيد

أصبح من الضروري تتبع حركة و تدفق الأموال داخل المؤسسة، فالتحليل الديناميكي يعتبر من اساليب التحليل المالي الشائع الاستعمال لتحليل السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة خلال فترة معينة تتجاوز السنة. فالتحليل الأفقي يعني بمقارنة الأرقام و البيانات الواردة في الميزانيات لمؤسسة ما مع بعضها و لعدد من الفترات المالية المتتالية، لحصر و تحديد الفروق و التغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام و البيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تتوضح من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار، هذا و تعتمد الفترة المالية الأولى كسنة أساس و تحتسب نسب تغيير لأي فقرة من الفقرات المالية الواردة في الميزانيات، و من ثم يقوم المحلل المالي بإعطاء التفسير الواقعي للتغيرات التي تطرأ سواء بالإيجاب أو السلب مع توضيح المبررات لذلك ويرفع التوصيات المناسبة التي تساعد في عملية اتخاذ القرار.

المبحث الأول: جدول التمويل

اعتمد التحليل التقليدي بشكل مطلق على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة و هو ما يصطلح عليه بالتحليل الساكن، مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة ، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يوفر رؤية متحركة عن الوضعية المالية للمؤسسة ، لذا جاء جدول التمويل ليتحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، و ذلك بغية الوصول إلى حركية في تفسير حركات الخزينة و النتيجة وإظهار كافة التدفقات المالية التي لم تكن تظهر في التحليل الساكن.⁽¹⁾

المطلب الأول: ماهية جدول التمويل

هناك تعاريف متعددة لجدول التمويل نذكر منها التعريفين التاليين:

-التعريف الأول:

هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، و يفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى .

-التعريف الثاني:

هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانيتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، و يمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، وهذه الملاحظات تقدم كمية كبيرة من المعلومات التي لها قيمتها عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة و تقدمها.

- أهمية جدول التمويل

يعتبر أداة مهمة للتحليل والرقابة للمؤسسة، فإعداد هذا الجدول يسمح بالإجابة عن العديد من الأسئلة

المرتبطة أساسا بتمويل المؤسسة والأسئلة التي يجيب عنها هي من النوع :

-هل يولد نشاط المؤسسة موارد كافية ؟

¹ E.cohen,op cit,Pages 153-174.

² G.Depallens et J-P. Jobard, op cit,Pages 352-380.

³ J.Ramage, op cit, Pages 195-260.

⁴ J.Barreau et D.Delahaya,Gestion financiere,10^{ème} édition, DUNOD, Paris 2001, pages 189-224.

- أي نوع من التمويل حققته المؤسسة ؟ والإجابة عن هذا السؤال تبين مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية ومدى اعتمادها على موارد خارجية كالقروض
- كيف هو تطور الديون؟
- من أين تأتي موارد المؤسسة الجديدة؟ من نشاطها أو من التنازل عن الاستثمارات أو من المساهمين أو من القروض التي تمنحها البنوك؟
- هل تمكنت الموارد الجديدة من تمويل الاستخدامات الجديدة المتمثلة عموما في توزيع الأرباح، الحيازة على الاستثمارات، تسديد الديون..؟
- هل التغيير الحاصل على مستوى احتياج رأس المال العامل والخزينة يمثل موردا أو استخداما بالنسبة للدورة؟ كل الأسئلة السابقة تبين مدى أهمية جدول التمويل في دراسة تمويل المؤسسة وكذا توازن المالي.
- و يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب :
- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها؛
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل؛
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.¹

المطلب الثاني: مضمون جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

• مفهوم الموارد و الاستخدامات

يعرف التدفق على أنه تغير في قيمة إحدى عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة، هذا التغير ينجم عنه حركة مالية قد تكون مورد مالي كما قد تكون استخداما ماليا. والجدول التالي يوضح التغير في عناصر الميزانية، وتكوين الموارد و الاستخدامات.

¹ ينظر :

جدول رقم (01-02): مفهوم الموارد والاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
الارتفاع في الخصوم	الارتفاع في الأصول
الانخفاض في الأصول	الانخفاض في الخصوم

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006

، ص 1.

أو هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية محددة كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد و الاستخدامات اعتماد على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين و الذي ينتج عنه التغيرات في المعادلة الأساسية للخرينة على النحو الآتي:

$$\Delta FR_{NG} = \Delta BFR_G + \Delta T_{NG}$$

و الجدول التالي يوضح آلية الانتقال من المفهوم الساكن للخرينة إلى المفهوم المتحرك و ذلك استعانة بالعلاقة أعلاه:

الجدول رقم (02-02): من التغيير في رأس المال العامل نحو تدفقات الخرىنة

ΔT_{NG}	ΔBFR_G	ΔFR_{NG}	
= التغيير في خرىنة الاستغلال	التغير في المخزونات - التغير في الحقوق - التغير في ديون الاستغلال = التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	الإنتاج - الاستهلاكات الوسيطة = القيمة المضافة - مصاريف المستخدمين و الضرائب الأخرى = الفائض الإجمالي للاستغلال	عمليات الاستغلال
	+ التغير في الحقوق الخارج الاستغلال - التغير في ديون الخارج الاستغلال	+ إيرادات مالية - مصاريف مالية + إيرادات أخرى - مصاريف أخرى - إقتطاعات الأجور - الضرائب على الأرباح	عمليات التوزيع

		= قدرة التمويل الذاتي - توزيع الأرباح = التمويل الذاتي	
		- حيازات الاستثمارات + التنازل عن الاستثمارات - الرفع في رأس المال	عمليات رأس المال و الاستثمار
التغير في الخزينة خارج الاستغلال	= التغير في الاحتياج في الرأس المال العامل خارج الاستغلال	+ الإقتراض - الإقراض - تسديد القروض + استرجاع الاقراضات	عمليات التمويل
$\Delta T_{NG} =$	$\Delta BFR_G =$	$FR_{NG} =$	المجموع
$\Delta T_{NG} =$	$\Delta BFR_G -$	FR_{NG}	تجميع

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، الدار الجامعية للكتاب، بومرداس، الجزائر، 2011، ص 126.

المطلب الثالث: بناء جدول التمويل

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة من جهة و التدفقات قصيرة الأجل من جهة أخرى: فيبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل؟

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال و الخزينة من جهة واستخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى و يتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.⁽¹⁾

أولاً: الجزء الأول من جدول التمويل

محتوى الجزء الأول من الجدول:

يجوي الجزء الأول من جدول التمويل العناصر التالية:⁽²⁾

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية:

⁽¹⁾ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، الدار الجامعية للكتاب، بومرداس، الجزائر، 2011، ص 110

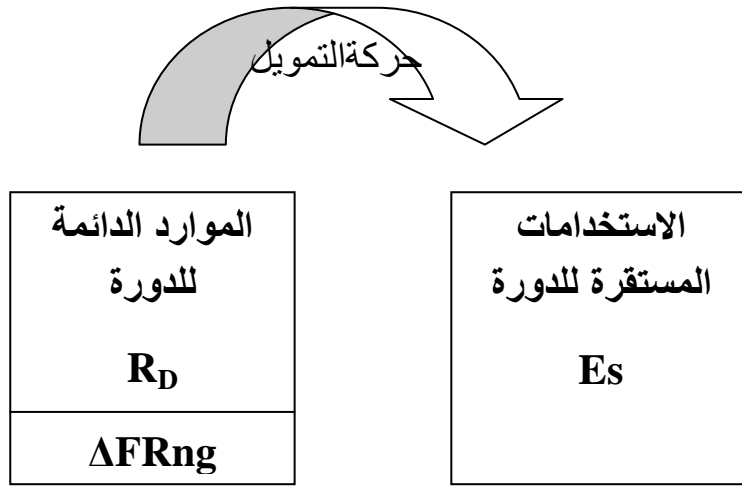
⁽²⁾ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 110.

• الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة و نهاية الدورة الحالية (بين دورتين متتاليتين)، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، ومنه نستنتج أن الجزء الأول يتضمن التغير" في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، و ذلك تبع للعلاقة التالية:

$$\Delta R_D - \Delta E_s = \Delta FRng$$

الشكل رقم (02-01): حركة التمويل



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، الدار الجامعية للكتاب،

بومرداس، الجزائر، 2011، ص 127.

يعطي الجزء الأول من الجدول التمويل التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي معبر بالتغيرات في الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة، و الجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل¹.

الجدول رقم (02-03): الجزء الأول من جدول التمويل: التمويل الطويل و المتوسط الأجل

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي CAF	حيازة استثمارات جديدة
التنازل على الاستثمارات	مصاريف موزعة على عدة سنوات
الرفع في الأموال الخاصة	تسديد الديون البنكية و المالية
الحصول على قروض جديدة	التخفيض في الأموال الخاصة

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، عمان دار البداية، سنة 2004م، ص 180.

	تسديد مكافآت رأس المال (توزيع الأرباح)
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الاستخدامات المستقرة (-)
+ ←	FRngΔ → -

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، الدار الجامعية للكتاب،

بومرداس، الجزائر، 2011، ص 128.

- تحليل محتوى الجزء الأول من الجدول: يتضمن الموارد القائمة لدورة معينة و أوجه استخدامها خلال نفس الدور،

و تلخص هذه العناصر ب النقاط التالية:⁽¹⁾

• الموارد الدائمة: و تتضمن العناصر التالية:

- القدرة على التمويل الذاتي CAF: تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها

المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية والعالقة التالية توضح كيفية حساب هذا المورد:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة

• التنازل عن عناصر الأصول الثابتة : في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها للتقليل من

الاحتياجات والرفع في الموارد وتتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر تنازل يحدد

محاسبيا وبناء على معطيات السوق.

• الرفع في الأموال الخاصة : هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة و ذلك من خال فتح رأس

المال للمشاركة من قبل الجمهور و تبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المالي إذ شطي فرصة أكبر لرفع رأس المال

خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مرد ودية مالية مرتفعة، لأن ذلك يشكل حافزا هام للمساهمين لإقبال على شراء

أسهمها كما تتضمن إعانات الاستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

⁽¹⁾ SERGE EFAERT , **Analyse et diagnostic financiers, 2ème tirage**, Editions Erolles, 1992, p.199.

- الارتفاع في الديون المالية: و تتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية)، و يمكن أن تكون في صورة قروض مستنديه وحينها تتمثل الديون المالية الجديدة في المبلغ المسدد من طرف الدئنين، و عليه يمكن حساب الديون المالية للدورة الحالية من خلال جدول حركة الديون أو عبر العلاقة التالية:
الاستخدامات المستقرة: وتتضمن العناصر التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديدات}$$

- توزيعات الأرباح المدفوعة خلال الدورة الجارية: تتمثل في أرباح الأسهم (نتيجة الدورة السابقة) الموزعة خلال الدورة المالية الجارية، ويمكن حساب هذه التوزيعات اعتمادا على معطيات جدول توزيع النتيجة، كما يمكن

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياطات}$$

- حيازة الأصول الثابتة: و تشمل الاستثمارات المادية و المعنوية والمالية، حيث تحسب بقيمة إجمالية (بسر الحيازة) ويمكن حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو اعتمادا على العلاقة التالية:

$$\text{استثمارات دولية حالية} = \text{استثمارات الدورة السابقة} + \text{الحيازة} - \text{التنازل}$$

- المصاريف الموزعة على عدة سنوات: و هي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض في المصاريف الحالية و إنعاش النتيجة، و تحسب انطلاقا من معطيات الميزانية و المعلومات المحاسبية المكتملة لها.

- الانخفاض في الأموال الخاصة: و هي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة و تعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة تحقيق الخسائر أو إعادة الهيكلة:

- تسديد الديون المالية: تتمثل في اهتلاك القرض (عدا الاعتمادات البنكية الجارية) خلال الدورة و يمكن حسابها

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديد}$$

⁽¹⁾ SERGE EFAERT , **Analyse et diagnostic financiers**, 2ème tirage, Editions Erolles, 1992, p.199.

ثانيا: الجزء الثاني من جدول التمويل

- محتوى الجزء الثاني من الجدول:

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل بالقيم الاجمالية من أدنى الميزانية، و عليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:⁽¹⁾

- التغير في عناصر الاستغلال (ΔBFR_{es}).

- التغير في العناصر خارج الاستغلال (ΔBFR_{hes}).

- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية (ΔT_{ng}).

- تحليل محتوى الجزء الثاني من الجدول: يتضمن التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والتغيرات في الخزينة الصافية الإجمالية، وتلخص هذه العناصر في النقاط التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال : و نقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين أجال التسديد و أجال الدفع والتي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد:

أ- التغير في استخدامات الاستغلال : تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال ؟

ب- التغير في موارد الاستغلال: تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوص المورد والحسابات الملحقه به. يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{es} = \Delta E_{es} - \Delta R_{es}$$

- التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الأساسية و تلك ذات الطابع الاستثنائي و تتضمن العناصر التالية:

أ- التغير في استخدامات خارج الاستغلال: وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال.

ب- التغير في الموارد خارج الاستغلال: وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال و يحسب كالآتي:⁽²⁾

⁽¹⁾ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 113.

⁽²⁾ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 114.

$$\Delta BFR_{hes} = \Delta E_{hes} - \Delta R_{hes}$$

-التغير في عناصر الخزينة: يعتبر محصلة كل التغيرات المسابقة ويتشكل أساسا من عنصرين:
التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الثورة الجارية؟
التغير في الاستخدامات: و تتمثل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.
الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة تنتج التغير في الخزينة و ذلك كالأتي:

$$\Delta T_{ng} = \Delta E_t - \Delta R_t$$

وبناء على التغيرات في العناصر الثلاثة يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية تبع للعلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hes} + \Delta T_{ng} = \Delta FR_{ng}$$

و الجدول التالي يحوي كل العناصر السابقة:

الجدول رقم (02-04): الجزء الثاني من جدول التمويل: التمويل قصير الأجل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3)=(2)-(1)
التغير في عناصر الاستغلال: - التغير في أصول الاستغلال - التغير في ديون الاستغلال			
A ΔBFR_{ex}			
التغير في العناصر خارج الاستغلال: - التغير في المدينون الآخرون - التغير في الدائنين الآخرون			
B ΔBFR_{hex}			
(A+B=C) ΔBFR_G			
تغيرات الخزينة			

			- التغير في المتاحات - التغير في ديون الخزينة
			$D \quad T_{NG}$
			$C + D \quad \Delta FR_{NG}$

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، الدار الجامعية للكتاب،

بومرداس، الجزائر، 2011، ص 131.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

رغم الإضافات التي قدمها جدول التمويل لتحليل المالي من خلال تجاوزه لتحليل الساكن، و اعتماده في تحليله الوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، إلا أن هذا الجدول أثار الكثير من النقاشات و التحفظات و أهمها:⁽¹⁾

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي و الذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال و العناصر خارج الاستغلال بالرغم من أنه مؤثر يعثر عن قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.

- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي مورد مستقر إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون و الحقوق و هي عناصر قصيرة الأجل، و كان من الأخرى إقصاؤها.

- التغير في الخزينة المتحصل عليها اعتمادا على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال و التمويل و الاستثمار وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.²

⁽¹⁾ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، الدار الجامعية للكتاب، بومرداس، الجزائر، 2011، ص 132.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 136.

خلاصة المبحث :

تعتبر جداول التمويل أول خطوة تحسينية لأدوات التحليل المالي الساكن، حيث و بدل الاعتماد حصري على الميزانية المحاسبية وجدول النتائج جاء هذا النوع من التحليل ليطور التصور الساكن للتحليل المالي و يعطي صورة أوضح عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية على حدى، و بالتالي تجاوز التحليل الساكن الذي يحلل الوضع المالي بناء على الحركة المالية في لحظة زمنية واحدة وهي تاريخ إقفال الميزانية المحاسبية في نهاية الدورة.

وظهر بذلك مفهوم الاستخدامات والموارد من خلال حساب التغيرات في عناصر المعادلة الأساسية للخزينة، حيث يمكن أن يكون المورد استخدام و الاستخدام موردا تبعا حالة كل عنصر، فالانخفاض في الاستخدام يعتبر موردا داخليا للمؤسسة مثل التنازل عن الاستثمارات، والارتفاع في المورد يترجم كزيادة في الاستخدامات مثل اللجوء إلى الاستدانة التي هي زيادة في الموارد تظهر على شكل ارتفاع في الاستخدامات، كما أن الانخفاض في الموارد يعد استخدام مثل تسديد القروض و توزيع الأرباح...إلخ.

ينقسم جدول التمويل إلى قسمين:

الجزء الأول : و يعثر عن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي و يدرس التوازن المالي الطويل الأجل، حيث يبين استخدامات الدورة من جهة حيازة الاستثمارات، تسديد الديون، توزيع الأرباح من جهة و الموارد من جهة أخرى و تتضمن رأس المال، القدرة على التمويل الذاتي، القروض الجديدة، التنازل عن الاستثمارات ...

الجزء الثاني: و تعثر عن التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية حيث يظهر موارد دورة الاستغلال وخارج الاستغلال و استخداماتها ومن ثم يمكن للمحلل المالي عن طريق الجزء الأول من الجدول والتغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي تحديد التغيرات في الخزينة الصافية الإجمالية من خلال تحديد مواردها و استخداماتها للدورة الحالية.

المبحث الثاني: أسس تحليل التدفقات المالية

نظرا للتطور السريع في النظرية المالية وأساليب التحليل المالي لم تستطع جداول التمويل التأقلم مع المتطلبات الجديدة للتحليل المالي الذي يبحث دوم عن مواطن العجز و طرق معالجتها، و من بين المتطلبات الجديدة هي عدم اقتناعه بالخرزينة الإجمالية، إذا لا توضح الكيفية التي تشكلت بها الخزينة كما لا تبين الدورة التي تسببت في العجز أو التي أنت إلى الفائض.

كما تضمن الجدول مجموعة من المؤثرات المالية التي حامت حولها الكثير من الانتقادات و عليه فال بد من تحسينها أو تغييرها ومنها رأس المال العامل و القدرة على التمويل الذاتي، و بالتالي بات من الضروري البحث عن جداول أخرى تتوافق مع المستجدات المتسارعة في أدوات التحليل المالي.

ولتحقيق هذه الأهداف جاءت جداول التدفقات المالية للخرزينة في خطوة مهمة لتطوير جداول التمويل و استغني عن العديد من المفاهيم والمؤثرات و ظهرت مفاهيم جديدة و التي سندرسها كل على حدى في هذا الفصل.⁽¹⁾

المطلب الأول: الانتقال من جدول التمويل نحو جدول الخزينة:

إن الانتقاد الأساسي الذي ورد على جدول التمويل يتمثل في عدم تفصيله لمصادر تشكل الخزينة، و بالتالي فهو يعطي تصورا شاملا للخرزينة الصافية عن طريق رصيد الخزينة الصافية الإجمالية ΔT_{NG} ، و منه فمن الضروري البحث عن جدول مالي آخر يعطي تصورا تفصيلية للخرزينة الصافية، وهو ما سنتناوله من خلال دراسة هدف تحليل التدفقات المالية، حيث يهدف هذا التحليل إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة. يمكننا تحويل العالقة الأساسية للخرزينة من منظور متحرك على النحو الآتي:

$$\Delta T_{NG} = FRNG - BFRG$$

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية = التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

= القروض الجديدة

+ الرفع في الأموال الخاصة

⁽¹⁾ ينظر:

P. vernimmen , op cit, pages 21-30.

J.Barreau et D.Delahaya,op cit, pages 225-244.

+ التنازل عن الاستثمارات

+ القدرة على التمويل الذاتي

- حيازة استثمارات جديدة

- المصاريف الموزعة على عدة سنوات

- تسديد الديون البنكية و المالية

ومنه يمكننا تصنيف التدفقات المالية حسب انتمائها للدورات التالية:⁽¹⁾

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية = القدرة على التمويل الذاتي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

(دورة الاستغلال)

+ حيازة استثمارات جديدة - التنازل عن الاستثمارات

(دورة الاستثمار)

+ الرفع في الأموال الخاصة - الأرباح الموزعة

(دورة رأس المال)

+ القروض الجديدة - تسديد الديون البنكية و المالية

(دورة الاستدانة)

و منه نجد أن:

الخزينة الصافية = خزينة دورة الاستغلال + خزينة الاستثمار + خزينة التمويل

و يمكن تجميع هذه المعطيات في جدول خاص يدعى جدول تدفقات الخزينة:

جدول رقم (02-05): تدفقات الخزينة

N + 2	N + 1	N	التدفقات المالية
			القدرة على التمويل الذاتي CAF
			-التغير في الاحتياج في الرأس المال العامل ΔBFR_G
			= خزينة الاستغلال (أ)
			التنازل عن الاستثمارات

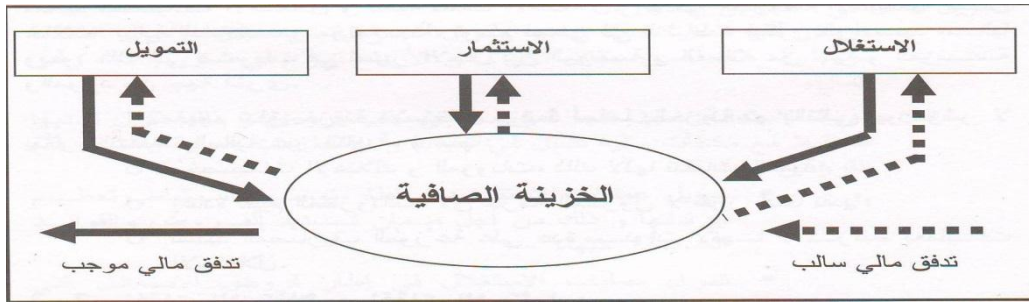
⁽¹⁾ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

			-حيازة الاستثمارات
			خزينة الاستثمار (ب)
			الرفع في الأموال الخاصة
			-مكافآت رأس المال
			خزينة الأموال الخاصة (ج)
			قروض جديدة
			-تسديد القروض
			خزينة الاستدانة (د)
			خزينة التمويل ه = ج + د
			الخزينة الاجمالية و = أ + ب + ج + هـ

المصدر: ¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 139.

ومنه أصبحت الخزينة تحسب بناء على منظور متحرك بالاعتماد على حركة التدفقات المالية ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة الإجمالية على الدورات الأساسية المكونة للنشاط الأساسي للمؤسسة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): التركيبة الوظيفية للخزينة



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 141.

تمثل الأسهم المتقطعة في التدفقات النقدية السالبة من منظور الخزينة مثل نفقات الاستغلال، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم و غيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في التدفقات النقدية الموجبة من منظور الخزينة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الاستدانة، الرفع في رأس المال و غيرها.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 139

هي مركز جميع التدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي و درجة السيولة النقدية.

المطلب الثاني: مفهوم التدفقات النقدية

أولاً: تدفقات دورة الاستغلال:⁽¹⁾

تشكل هذه التدفقات من الأنشطة الأساسية حيث تقوم المؤسسة بعمليات شراء المواد الأولية بمبالغ مالية تتمثل محاسبياً في مصاريف الاستغلال، في حين أن تسديد هذه المصاريف يكون بعد أجال زمنية معينة، و بالتالي فالفرق بين المصاريف لحظة الشراء و أجال التسديد يتمثل في نفقات الاستغلال، من جهة أخرى و بعد عملية الإنتاج تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها، حيث تتمثل مبالغ البيع في إيرادات الاستغلال، إلا أن تحصيل هذه المبالغ لا يكون إلا بعد فترة زمنية: و يتمثل بين إيرادات الاستغلال و أجال الدفع في تحصيلات الاستغلال.

وفي الأخير نتحصل على فائض خزينة الاستغلال من خلال الفرق بين تحصيلات الاستغلال و نفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة و تدفقات مالية سالبة، حيث مجموع هذين التدفقين يؤدي إلى تشكيل فائض خزينة الاستغلال، و المتمثل في تدفق الخزينة المحقق خلال فترة زمنية معينة.

في الحالات الطبيعية يكون تدفق خزينة الاستغلال موجبا إذ تسعى المؤسسة إلى تعظيم تحصيلات الاستغلال و تدنية نفقات الاستغلال، أما في الظروف الاستثنائية مثل حالات: بداية النشاط نمو مرتفع جدا توسع في النشاط . فيكون الرصيد سالب و يعود ذلك إلى صعوبات في تسيير الأجال بين المؤسسة و العمال، من جهة و المؤسسة و المورد من جهة أخرى.

إن مفهوم تدفق خزينة الاستغلال يرتبط أساساً بالخبزينة، و بالتالي فهو مؤشر لا يتأثر بالتدفقات المالية غير النقدية و منها:

- مخصصات الإهلاك و المؤونات، ذلك تدفقات وهمية؛
- إعادة تقييم المخزونات، لأن حركة المخزون لا تفرز تدفق نقدياً؛
- الموزعة على عدة سنوات لأنها لا ترتبط بعمليات الاستغلال.

⁽¹⁾ دونالد كيسو، جيري و بجات، المرجع السابق، ص 126.

ثانيا : نفقات الاستغلال و نفقات الاستثمار :

في هذا الصدد تحاول التفريق بين نفقات الاستغلال و نفقات الاستثمار ، حيث تتركز نفقات الاستثمار على دورة واحدة في زمن دورة الاستغلال، و تتمثل في التسديدات التي تعت من أجل استكمال النشاط الأساسي ء مثل المواد الأولية المستهلكة مصاريف المستخدمين...إلخ، أما نفقات الاستثمار فنتميز بضخامة الاعتمادات المالية المخصصة لها من جهة و المدة الزمنية التي تستغرقها هذه النفقات، إذ تستمر لعدة دورات استغلال فمثلا شراء تجهيزات للإنتاج تستغل لعدة سنوات و هو العمر الافتراضي آلات الإنتاج، كما تشكل نفقات الاستثمار تأثيرا على إعادة تشكيل هيكل دورة الاستغلال في حالة تجديد تجهيزات الإنتاج الذي يحدث تغييرات على تركيبة وعناصر دورة الاستغلال.

تتوقف مردودية الاستثمارات على مدى تحقيق دورة الاستغلال على فائض في خزينة الاستغلال، حيث تسد نفقات الاستثمار من العوائد المالية المحققة على مستوى النشاط الأساسي للمؤسسة.

و يمكن قياس قدرة المؤسسة على تمويل عمليات الاستثمار اعتمادا على فائض خزينة الاستغلال من خلال تدفق الخزينة المتاح FTD و المتمثل في الفرق بين فائض خزينة الاستغلال و نفقات الاستثمار، إذ يستوجب تحقيق رصيد وحب حتى لا تضطر المؤسسة إلى البحث عن موارد مالية خارجية لتمويل عمليات الاستثمار، أما في حالة فائض الخزينة المتاح سالب فاللجوء إلى رفع رأس المال و الاستدانة ضروريان لتمويل الاحتياجات المالية.⁽¹⁾

ثالثا: دورة التمويل:

يتمثل دور الموارد المالية في تمويل تلك الاحتياجات المالية الناتجة عن دورة الاستغلال و دورة الاستثمار، و هو ما نصلح عليه بفائض الخزينة المتاح السالب و الذي يوجب تغطية العجز فيه اعتمادا على موارد مالية خارجية، أما المصادر الرئيسية للتمويل تتمثل في مصدرين أساسيين:

- دورة رأس المال: حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين، مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافآت رأس المال.

- دورة الاستدانة: حيث تلجأ المؤسسة إلى جلب قروض و ذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافآت مالية تتمثل في الفوائد و الاقتطاعات المالية و توجه هذه القروض إلى:

(1) منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 145-146.

- إيراداتها و ذلك من أجل ضمان تسديد القروض و الفوائد وتعظيم إيراداتها و ذلك من اجل ضمان القروض و الفوائد المستحقة عليها.

- تمويل عملية الاستغلال في إطار قروض الاستغلال التي تسمح بتقديم و استقبال التسبيقات.

- و لضمان عملية تمويل فعالة يتوجب على المؤسسة جمع قدر ممكن من الإمكانيات المالية يفوق احتياجاتها، إلا أن ذلك يؤدي إلى البحث عن طريق لتوظيف هذه الأموال الفائضة لأن ذلك يولد إيرادات مالية بشرط أن تكون استرجاع السريعة في حالات الاحتياج الآتي.¹

بعد تحديد التدفقات المالية الأساسية يمكننا إجراء صياغة جديدة تدفقات الخزينة و ذلك على النحو

الجدول رقم (02-06): جدول تدفقات الخزينة

N+2	N+1	N	التدفقات المالية
			تحصيلات الاستغلال - نفقات الاستغلال
			= فائض خزينة الاستغلال ETE
			- حيازة الاستثمارات + التنازل عن الاستثمارات
			= تدفق الخزينة المتاح قبل الضريبة FTD
			- المصاريف المالية الصافية - المصاريف الاستثنائية الصافية - الضرائب على أرباح الشركات + الرفع في الأموال الخاصة - مكافآت رأس المال
			= الانخفاض في الاستدانة
			تسديد القروض - قروض جديدة

¹ دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المرجع السابق، ص 126

+ التغير في التوظيفات المالية
+ التغير في المتاحات

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 142.

المطلب الثالث : ماهية التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسات الاقتصادية لبلوغها لأنه يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية لحظة استحقاقها، فهو يعتبر بمثابة مؤشر أمان للمؤسسة و للوصول الى هذا الهدف لابد للمؤسسة القيام بتحليل سياستها المالية المتبعة لإعطاء صورة عن نقاط الضعف و نقاط القوة في هذه السياسة والقيام بتصحيحها.

مفهوم التوازن المالي :

إن معظم المؤسسات تسعى لتحقيق نوع من التوازن المالي الذي يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية لحظة مواعيد استحقاقها ويمكن تعريف التوازن المالي كما يلي :

- يمكن تعريف التوازن المالي بأنه ذلك التقابل القيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، وإستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة إستعمالها التي توافق درجة ثبوتها.
- ومنه نستخلص مما سبق أن التوازن المالي هو عبارة عن توفير كافة الاحتياجات المالية للمؤسسة، وهذا ما يضمن لها عدم الوقوع في العسر المالي و الوفاء بديونها قصيرة الأجل والتزاماتها المالية.

أهمية التوازن المالي:

تتجسد أهمية التوازن المالي في مايلي :

- الاستقلال المالي للمؤسسة إتجاه الغير؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي ؛
- تجنب الخطر المالي ؛
- يستعمل لفرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية و الخارجية من حيث مجالات حسن إستعمالها ؛
- تقييم الأداء المالي .

خلاصة

إن الأساس الذي قام عليه تحليل التدفقات المالية تمثل في تجزئة النشاط إلى مجموعة من الوظائف أو الدورات التي أفرزت مجموعة من التدفقات المالية المتمثلة في تدفقات الاستغلال و تدفقات الاستثمار و تلك التي لها ارتباط مباشر بنشاط المؤسسة و من جهة أخرى تدفقات الاستدانة و تدفقات الأموال الخاصة المرتبطين بوظيفة التمويل. تتميز دورة الاستغلال بالتباعد الزمني بين تدفقات الخزينة الموجبة و التدفقات السالبة الناتجة عن أنشطة الإنتاج وعلاقات المؤسسة التجارية بين الموردين و العمال.

رصيد تدفقات مختلف دورات الاستغلال لدورة معينة يقاس بفائض خزينة الاستغلال، و الذي يحسب بإجراء الفرق بين تحصيلات الاستغلال و نفقات الاستثمار و الذي يمثل رصيد دورة الاستغلال.

من منظور الخزينة، تعتبر نفقات الاستغلال المتغير الرئيس في دورة الاستغلال حيث كلما زاد الإنفاق كلما انعكس ذلك إيجابا على تحصيلات الاستغلال، و بالتالي يمكن القول أن هناك عالقة طردية بين التغير في تحصيلات الاستغلال و نفقات الاستثمار.

الفارق بين فائض خزينة الاستغلال و نفقات الاستثمار يعطي رصيد فائض الخزينة المتاح قبل الضريبة، إلا كان موجبا فيؤشر ذلك على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتمادا على السيولة النقدية المتولدة أساسا من ممارسة النشاط الرئيس، أما إن كان سالبا فذلك يدك على وجود احتياجات مالية يجب تغطيتها من موارد مالية خارجية وهو الدور الذي تلعبه دورة التمويل.

تقوم دورة التمويل بتغطية الاحتياجات المالية سواء باللجوء إلى الاقتراض حيث تحصل المؤسسة على قروض مقابل مصاريف مالية تقتطع من الإيرادات « أو بتنمية الأموال الخاصة بفتح رأس المال للمساهمة مقابل توزيع الأرباح في حال تحققها.

إذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياجات يعني ذلك وجود فائض في الخزينة و الذي يجب أن يوظف توظيف قصير الأجل قابل للاسترجاع بشكل فوري مقابل إيرادات مالية تسهم في تدنية تكلفة الإقراض على الأقل.

المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة

بعد التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالتدفقات المالية للخزينة و تبيان الأساليب والطرق التي تمكن المحلل المالي من حساب المؤشرات المالية، نستكمل في هذا الفصل هذه العملية و ذلك بالتطرق إلى مراحل بناء جدول تدفقات الخزينة بشكل عملي و سلسل حيث ندرس المنهجية المتبعة للانتقال من مختلف التدفقات المالية إلى تدفقات الخزينة وذلك بالاستعانة بالميزانية الاقتصادية و الأرصد الوسطية للتسيير.

بعد حساب المؤشرات المالية الضرورية لحساب التدفق في الخزينة تأتي عملية اختيار النموذج (المناسب لجدول تدفقات الخزينة و ذلك من بين مجموعة من البدائل التي سنتطرق إلى بعضها، وتتم عملية الاختيار بناء على متطلبات التحليل و وفق الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة بالمؤسسة محل الدراسة.⁽¹⁾

المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

● هو عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية و جدول حسابات النتائج.²

● هو عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات و متحصلات المؤسسة ما خلال مدة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر و التنبأ بالمستقبل

و يمكننا تحليل التدفقات المالية و التي تهدف إلى تجزئة الخزينة إلى الاجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة و المتمثلة في:³

- ✓ **الأنشطة التشغيلية:** وتمثل في الأنشطة الأساسية المنشأة لنواتج المؤسسة و تدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات عن الزبائن و الفوائد، وكذلك تسديد المصروفات و الموردين و العاملين سداد الفوائد؛
- ✓ **الأنشطة الاستثمارية:** هي الخاصة باقتناء و بيع الأصول وكذا التوضيفات الأخرى الغير محتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير و تحصيلها و اقتناء الاستثمارات و التنازل عنها؛

⁽¹⁾ P. vernimmen , op cit, pages 182-196.

P.ramge, op cit, pages 291-385.

J.Barreau et D.Delahaya, op cit, pages 251-280.

² أسعد حميد العالي، الإدارة المالية (الأسس العلمية و التطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010، ص 69.

³ فاطمة الزهراء لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص 04.

✓ الأنشطة التمويلية: هي نتيجة للتدفقات التشغيلية و الاستثمارية، وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة، من حيث الحصول على رأس مال جديد من أملاك المساهمين و إمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على قروض من الدائنين وسدادها مثل: زيادة رأس المال

المطلب الثاني: أسس بناء جدول تدفقات الخزينة

- منهجية البناء:

استخدام الطريقة غير المباشرة في حساب مختلف المؤشرات المالية: وذلك انطلاقاً من:

- جدول حسابات النتائج للدورة المالية حيث نحسب المؤشرات المالية المتعلقة بالنتيجة ابتداءً من أسفل الجدول إلى أعلاه.

- ميزانيتين لسنتين متتاليتين، ومن ثم بناء ميزانية الفرق التي تعبر عن السنة المالية الأخيرة.

- إعداد الميزانية الاقتصادية: ذلك ألت جدول الخزينة ما هو إلا التغير في مختلف مناصب الميزانية الاقتصادية BFR_{EX}، رصيد الاستثمارات، FTD، الاستدانة الصافية، حيث أن الارتفاع في عناصر الأصول أو الانخفاض في الخصوم يشكل تدفق ماليا سالبة والانخفاض في عناصر الأصول أو الارتفاع في عناصر الخصوم يشكل تدفقا ماليا موجب يظهر على مستوى جدول الخزينة.

الانتقال من التغير في الحسابات إلى التدفقات المالية الحقيقية : و تتضمن العمليات التالية:

- إبعاد التدفقات الوهمية (غير النقدية): أي إبعاد التغير في الحسابات التي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية « ومنها الإهلاكات و المؤونات...إلخ.

- إعادة تقييم عناصر الأصول: و ذلك بسبب اختلاف القيمة السوقية عن القيمة المحاسبية، ومنه فقد ترتفع عناصر الأصول و قد تنخفض، و يتم معالجة ذلك على مستوى الأموال الخاصة بواسطة فرق إعادة التقييم.

- إعادة هيكلة حسابات النتائج حسب الأرصدة الوسطية التسيير.

- ترتيب التدفقات المالية حسب جدول تدفقات الخزينة المختار.

- آلية الانتقال إلى تدفقات الخزينة:⁽¹⁾

الجدول التالي يبين كيفية الانتقال من الميزانية الاقتصادية نحو جدول تدفقات الخزينة:

⁽¹⁾ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 216.

الجدول رقم (02-07): مراحل بناء جدول تدفقات الخزينة

تدفقات الخزينة		معلومات إضافية						التغير في الخزينة	
البيان	المبلغ	القيمة المحاسبية للتنازل	مخصصات الإهلاك	تسديد الديون	مكافأة رأس المال	القيمة الزائدة للتنازل	رفع رأس المال نقدا	المبلغ	البيان
القدرة على التمويل الذاتي CAF	a-x -y +v+b +z		+v		+z	-y	-x	+a	Δ الأموال الخاصة مكافأة رأس المال Δ+
BFR Δ -	- c							-c	BFR Δ-
- الإستثمارات	-d-v -u-v	-u	-v					-d -e	Δ- الإستثمارات الصافية
التنازل عن الإستثمار	Y+u	+u				+y			
الرفع في رأس المال نقدا	+x						+x		
مكافأة رأس المال	-z				-z				
الإستدانة الصافية	W+f			+w				+f	Δ- الإستدانة الصافية
تسديد الديون	-w			-w					
مجموع التدفقات =	0 =	0 =	0 =	0 =	0 =	0 =	0 =	0 =	= مجموع التدفقات

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 216

* الانتقال من التغير في الاستثمارات الصافية إلى استثمارات الدورة: (1)

- حساب الاستثمارات المادية و المعنوية:

و تحسب حسب العلاقة التالية:

استثمارات الدورة = التغير في الاستثمارات الصافية + القيمة الصافية للتنازل

- حساب الاستثمارات المالية:

و تحسب حسب العلاقة التالية:

الاستثمارات المالية الدورة = التغير في القيمة الصافية للاستثمار + مخصصات المؤنات + القيمة المحاسبية الصافية

(1) إلیاس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الانتقال من الأموال الخاصة نحو القدرة على التمويل الذاتي:

و تحسب حسب العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} & \text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{التغير في الأموال الخاصة} \\ & - \text{الرفع في رأس المال نقدا} \\ & + / - \text{القيمة الزائدة أو الناقصة للتنازل} \\ & + \text{التغير في مكافآت رأس المال} \\ & + \text{أرباح الأسهم رهن التوزيع} \\ & + \text{مخصصات الاهتلاك للاستثمارات المادية و المعنوية} \\ & - \text{التغير في إعانات الاستثمار} \end{aligned}$$

- الانتقال من التغير في مكافآت رأس المال نحو مكافآت رأس المال الموزعة: يمكن أن تكون مورد حيث يحتفظ بالأرباح كاحتياطات لتدعيم رأس المال, كما يمكن أن تكون استخدما حيث يتم توزيع الأرباح على المستخدمين و على المساهمين و تظهر على شكل ديون قصيرة الأجل.⁽¹⁾

- الانتقال من التغير في الاستدانة الصافية نحو تدفقات الاستدانة للدورة: يتخذ التغير في الاستدانة الصافية شكلين من التدفقات، الأول إيجابي يتمثل في القروض الجديدة و الثاني سلبي يتمثل في التسديدات من هذه القروض، و منه فإن:

$$\text{القروض الجديدة} = \text{التغير الاستدانة الصافية} + \text{تسديد القروض}$$

⁽¹⁾ إيلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الدار الجامعية للكتاب، بومرداس، الجزائر، 2011، ص 217.

- الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي:

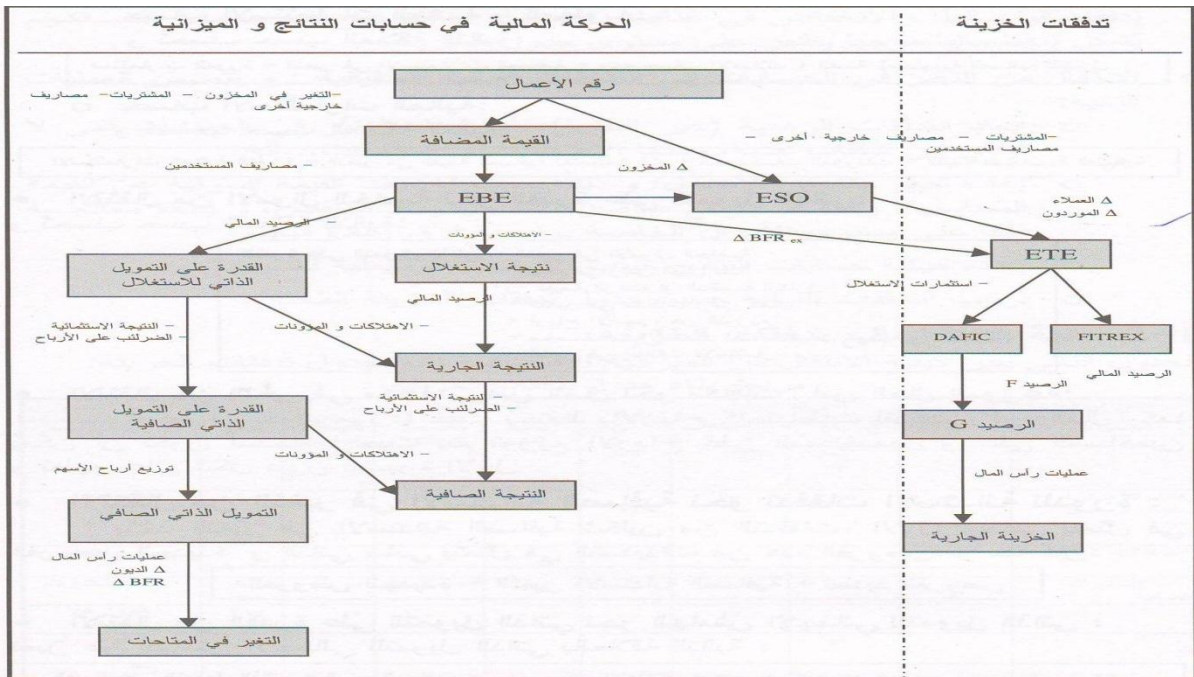
نعتبر عن الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = الربح الصافي + مخصصات الإهلاك + التغيير في المؤنات المخصصة لتدني الأصول

المصدر:

و منه فالهامش الإجمالي للتمويل الذاتي يهمل كافة أرصدة التنازل عن الاستثمارات و التي لها ارتباطا بالنتيجة. و لمزيد من التوضيح يبين الشكل التالي آلية الانتقال و حساب مختلف التدفقات المالية:

الشكل رقم (02-03): الانتقال من جدول النتائج إلى جدول الخزينة



المصدر : H.Hutin et autres .op cit.page 185

المطلب الثالث: نماذج جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد متخصصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها، و لكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة. وفيما يلي سنتطرق باختصار إلى بعض هذه النماذج.

- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

هذا التمثيل تم تبنيه من طرف النظام المالي المحاسبي الجزائري ء الهدف منه هو تمثيل إيرادات و نفقات المؤسسة لدورة معينة، و ذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثالث كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل بحيث نجد ما يلي:⁽¹⁾

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.

- تدفقات الاستثمار.

- تدفقات التمويل.

و الجدول التالي يمثل جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

⁽¹⁾ إلیاس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الدار الجامعية للكتاب، بومرداس، الجزائر، 2011، ص 219.

الجدول رقم (02-08): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة و فق النظام المالي المحاسبي الجزائري.

N+1	N	ملاحظة
		تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية (الإستغلال) صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من أجل: + الإهتلاكات و الأرصدة + تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير العملاء و الحسابات الدائنة الأخرى + تغير الموردين و الديون الأخرى +/- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
		= تدفقات الخزينة الناتج عن النشاط (أ) تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار + مسحوبات من اقتناء استثمارات - تحصيلات التنازل عن استثمارات +/- تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
		= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل - الحصص المدفوعة للمساهمين (أو الأرباح الموزعة) + زيادة رأس المال النقدي (النقديات) + إصدار قروض (أو سندات) - تسديد قروض
		= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
		تدفقات الخزينة عند الإفتتاح تدفقات الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف (1) التغير في تدفقات الخزينة

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، ص150

جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال و الاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال، و اعتبار دورتي الاستدانة و التمويل ملجأ استثنائيا يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا، و عليه يمكن استخدامه في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح في الموارد المالية و قلة في الإقبال على الاستثمار.⁽¹⁾

والجدول التالي يمثل هذا النموذج من جدول تدفقات الخزينة:

⁽¹⁾ إيلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، بومرداس، الجزائر، 2011، ص 220.

جدول رقم (02-09): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة و فق النظام المالي المحاسبي الجزائري.

N+1	N	ملاحظة	
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية (الاستغلال) التحصيلات المقبوضة من العملاء - النفقات المدفوعة للموردين و المستخدمين - الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة = تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			= صافي تدفقات الخزينة المتأتية من عملية الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار - المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أ معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية - المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن الاستثمارات المالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			= صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل (ج)
			+/- تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			= التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)

			تدفقات الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: J.Barreau et D.Delahaya, op cit, Page 220¹

- جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا

بعد حساب مؤشر فائض خزينة الاستغلال في أعلى الجدول، يظهر لنا الجدول التدفقات المفروض على المؤسسة دفعها مثل: المصاريف المالية، الضرائب على الأرباح توزيع مكافآت رأس المال. بعد ذلك يظهر لنا التدفقات التي يمكن أن تلجأ إليها المؤسسة لتغطية أي زيادة للتدفقات المفروض على المؤسسة دفعها مقارنة مع تدفقات الاستغلال ، فالجدول يناسب أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه صدر من طرف بنك فرنسا لهذا الغرض.

أما العنصر الجديد في هذا الجدول والمهم هو أنه يظهر رصيد تدفق الخزينة المتاح بعد دفع المصاريف المالية والضرائب على الأرباح و تسديد القروض، حيث يسمح هذا الرصيد هو الذي بمراقبة عملية تمويل الاستثمارات المستقبلية.

و فيما يلي نموذج لجدول تدفقات الخزينة المقدم من طرف بنك فرنسا²

جدول رقم (02-10): جدول تدفقات الخزينة حسب بنك فرنسا

N+2	N+1	N	البيان
			الفائض الاجمالي للاستغلال -التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
			= تدفق خزينة الاستغلال - الفوائد المالية - الضرائب عى الأرباح الموزعة خلال الدورة الحالية - تسديدات : السندات القروض البنكية

¹ الياس بن ساسي، ويوسف قرشي، المرجع السابق، ص212

² محمد ابراهيم، الادارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص190.

			قروض مالية أخرى
			= تدفق الخزينة المتاح A
			حيازة الاستثمارات الانتاجية - اعانات الاستثمار + حيازة الاستثمارات المالية + التغير في الاصول الثابتة خارج الاستغلال -التنازل عن الاستثمارات المادية و المعنوية
			= الاستثمارات الصافية B
			الارتفاع أو الانخفاض في رأس المال + التغير في المجموعة والشركاء (متضمنة الديون المالية) + القروض الجديدة: السندات القروض البنكية قروض أخرى
			= الموارد المستقرة المحصل عليها خلال الدورة الحالية C
			التغير في الخزينة = A+B-C += التغير في المتاحات -التغير في الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر : محمد ابراهيم، الادارة المالية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص195.

خلاصة

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخدامها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة. يتضمن جدول الخزينة مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخزينة و هي:

- **تدفق خزينة الاستغلال:** و يقاس باستخدام عدة مؤشرات منها فائض خزينة الاستغلال و التدفق المالي الناتج عن عمليات الاستغلال، و يعثر عن مستوى السيولة النقدية المتبقي بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط.
- **تدفق خزينة الاستثمار:** و يتمثل في الفرق بين حيازة الاستثمارات و التنازل عنها، و يمكن قياسه باستخدام تدفق الخزينة المتاح الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتمادا على تدفق خزينة الاستغلال.
- تدفق خزينة التمويل:** وهي الأموال التي جمعتها المؤسسة من مصادر خارجية و تعتمد استخدم لتغطية الاحتياجات المالية الداخلية، و تنجز إلى دورة الاستدانة و دورة رأس المال.
- الخزينة الصافية:** و هي مجموع كل التدفقات المالية خلال الدور المالية و يمكن من خلالها الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي.

تستخدم جداول تدفقات الخزينة وهي متعددة في مراقبة الحركات المالية و مراقبة مستوى السيولة النقدية، كما تستخدم كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل.

كما يعتبر جدول تدفقات الخزينة كجدول قيادة في يد متخذي القرارات على مستوى القمة الاستراتيجية تتخذ على ضوءه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو و غيرها.

تمهيد:

تعتبر مؤسسة الجزائرية للمياه من بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تتمتع بالاستقلال المالي، وتسعى دائما أن تكون في خدمة الزبون وتحقيق رغباته وفي نفس الوقت تحقيق ربح، نتطرق في هذا الفصل إلى تقديم المؤسسة ومهامها ومختلف المصالح المكونة لها والعمليات التي تقوم بها، ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية :

المبحث الأول : تقديم المؤسسة الجزائرية للمياه " وحدة تيسمسيلت " .

المبحث الثاني : كيفية تحليل الديناميكي للقوائم المالية في المؤسسة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الجزائرية للمياه "وحدة تيسمسيلت"

الجزائرية للمياه هي إحدى المؤسسات العمومية الخدمية أنشئت طبقا للقوانين والنصوص التشريعية التي تنظم عمل مثل هاته المؤسسة، كما تتميز بتفرعها ووجود وحدات لها في معظم المناطق الجغرافية الوطنية. نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مؤسسة الجزائرية للمياه خاصة الفرع المحلي بولاية تيسمسيلت، والذي يعتبر فرع من فروع المركز الجهوي لولاية شلف. ونقدم في هذا المبحث، تعريف ونشأة المؤسسة ثم نتقل الى تقديم أهداف المؤسسة الرئيسية وكذا خصائص المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسة

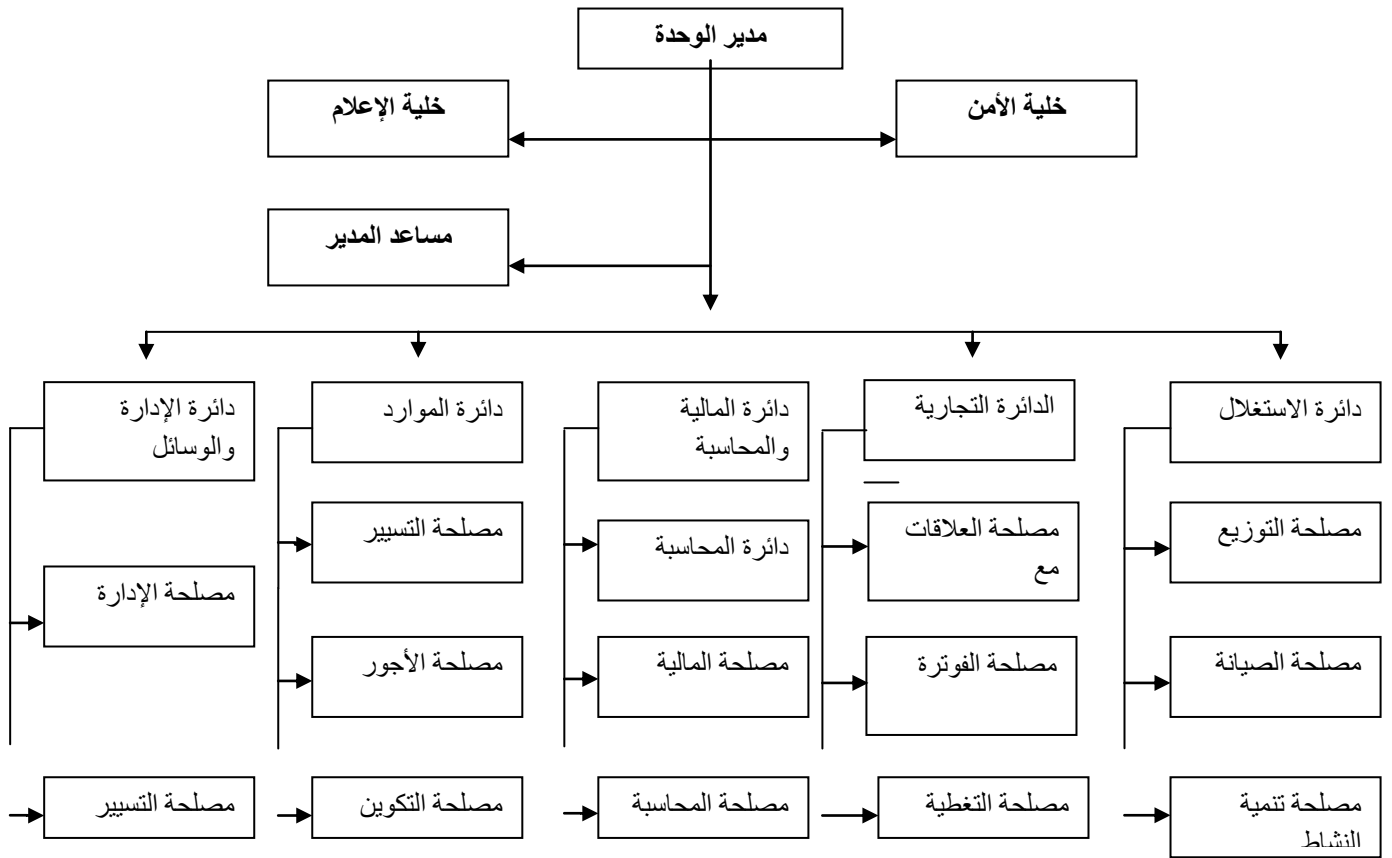
جاء في القانون المحدد لإنشاء المؤسسة ما يلي: تنشأ تحت تسمية " الجزائرية للمياه " مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، وتدعى في صلب النص "المؤسسة" تخضع للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل والأحكام هذا المرسوم.¹

تأسس الفرع المحلي تيسمسيلت في أفريل 2003 وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تسيير 14 بلدية من بين 22 بلدية والباقي وأي 6 بلديات يتم تسيير عن طريق البيع بالجملة تحتوي على خمسة دوائر وكل دائرة تشمل على 03 مصالح تخضع المؤسسة في علاقاتها مع الدولة للقواعد الإدارية وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير.²

وهي تشمل خمسة مصالح وفي تسيير مصالحها ويوضح ذلك في المخطط الموالي الهيكل نظام المؤسسة :

¹ المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 98 - 156 المؤرخ في 16 ماي 1998 المتعلقة بتحديد كفاءات تسعير المياه المستعملة في المنزل والصيانة والتطهير وكذلك التعريفات الخاصة بها من الجريدة الرسمية العدد 22 في 22 أفريل 2001.
² المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 156 المؤرخ في 16 ماي 1998. مرجع سابق.

الشكل (3-1): مخطط الوحدة على مستوى المركزية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا المعلومات المحصل عليها أثناء إجراء التريص.

يمكن تحديد المهام والوظائف التي تقوم بها المصالح المحددة في المخطط الوحدة كمايلي:

جدول (3-1): مهام ووظائف مصالح المؤسسة

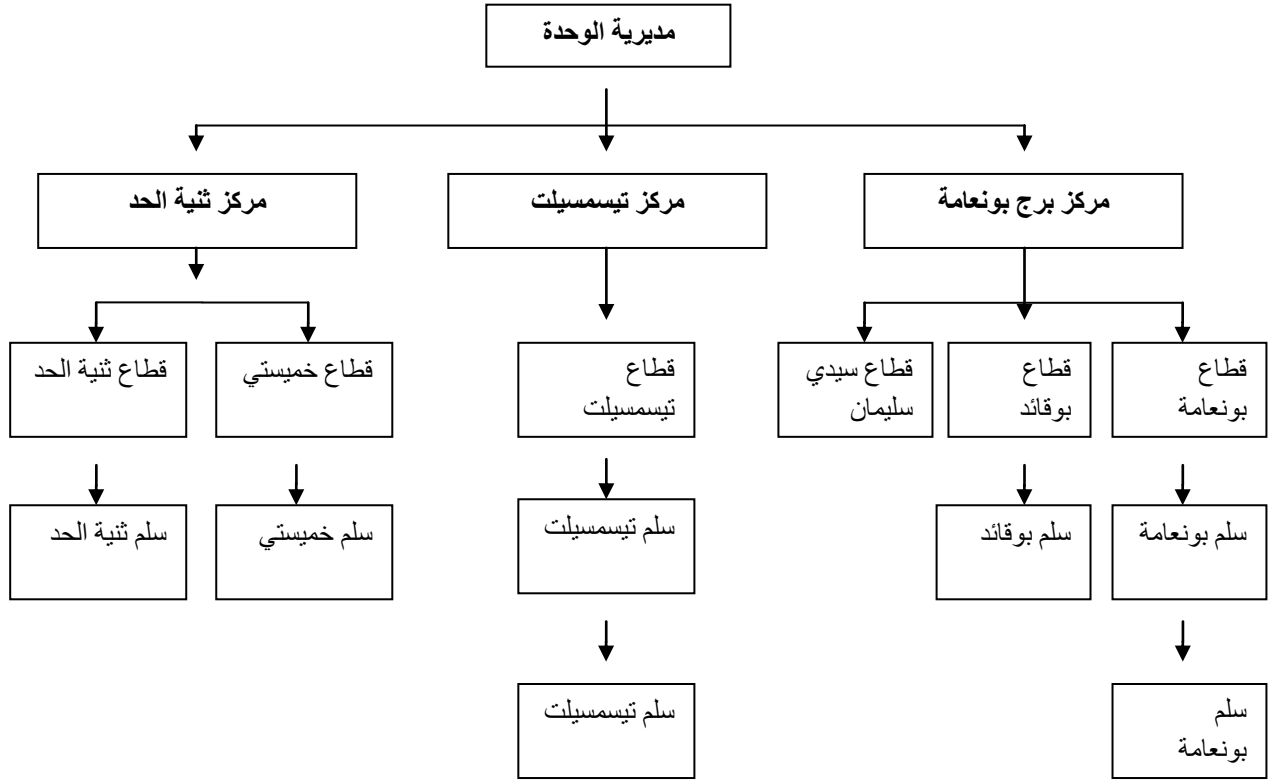
المصالح	المهام
مدير الوحدة	تسيير الوحدة
خلية الأمن	العمل على حماية الوحدة والسهر على تطبيق النظام فيها
دائرة الاستغلال والصيانة	مكلف بالأعمال مثل: الكهرباء، توزيع الماء، الطاقة، موارد، التطهير
دائرة الموارد البشرية	رئيس الدائرة هو المسؤول عن تسيير الدائرة لديه مصلحة تكوين العمال، مصلحة الأجور، الأمن
دائرة الإدارة والوسائل	مكلفة بحضيرة المؤسسة والأمر بالمهام والمسؤول عن عتاد المؤسسة
دائرة المالية والمحاسبة	مصلحة المالية المكلفة بالتسيير المالي ومصلحة المحاسبة مكلفة بالتسيير المحاسبي
دائرة التجارة	فيها مصلحة الفوترة ومصلحة التغطية المتعلقة بالتحصيل يوجد فيها تنصيب العدادات والقطع والوثائق التابعة لها

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات المحصل عليها أثناء إجراء التبرص

وكذلك للمؤسسة فروع عبر الولاية لتتمكن من تسيير تغطية المناطق بالمياه الصالحة للشرب للسكان والمخطط

التالي بوضوح :

الشكل (3-2): مخطط الوحدة على مستوى الفروع



المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات المحصل عليها أثناء إجراء التبرص

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة وخصائصها

إن للمؤسسة الجزائرية للمياه أهداف مختلفة تسعى لتحقيقها من خلال كل عامل في المؤسسة وتتمثل فيمايلي:

- 1- تسعى مؤسسة الجزائرية للمياه إلى تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- 2- تهدف المؤسسة إلى تقديم خدمات إلى المواطنين والمتمثلة في ربط السكان بالمياه الصالحة للشرب؛
- 3- هدف المؤسسة تطوير المعدات وإدخال تقنيات جديدة للعمل لربح الوقت والجهد؛

- 4- تهدف المؤسسة إلى تشكيل عدد لا بأس به من العمال إذ تساهم في امتصاص البطالة؛
- 5- تسعى إلى الحفاظ على المياه من خلال الحملات التحسيسية وتوعية للمواطن بعدم تبذير الماء؛
- 6- ضمان إدارة الوحدة وتسييرها ومتابعة المشاريع قيد الإنجاز التي تكون تابعة لها.

خصائص مؤسسة الجزائرية للمياه

تتصف مؤسسة الجزائرية للمياه بعدة خصائص:⁽¹⁾

- 1- تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي
- 2- التحديد الواضح للأهداف السياسية الوطنية للتنمية والبرامج، وأساليب العمل من أجل تحقيق أهدافها.
- 3- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عمليا.
- 4- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي.

المطلب الثالث : مهام وإحصائيات حول عمال المؤسسة و علاقة مصلحة المحاسبة بالمصلحة المالية

- مهام المؤسسة :

تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية لتنمية بضمنان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاط تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها، تخزينها، جرها، وتوزيعها للتزويد بها. وكذا تحديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها لذلك نجد من المهام الموكلة لمؤسسة الجزائرية للمياه فرع تيسمسيلت ما يلي:⁽²⁾

1 - المصدر: وثائق المؤسسة.

2 - تحديد مهام المؤسسة المكلفة لتسيير المياه وإدارتها وفق تنظيم النصوص عليه في المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 98-156.

- 1- الخدمة العمومية لمياه الشرب الهادفة بضمان وفرة المياه للمواطنين في ظروف مقبولة والساعية لتلبية أقصى طلب لمستعملي شبكة المياه العمومية، ويتم تنفيذ هذه المهمة بالتشاور مع السلطات المحلية.
- 2- استغلال (تسيير وصيانة) الأنظمة والمنشآت الكفيلة بالإنتاج والمعالجة والتحليل، التخزين وتوزيع المياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية.
- 3- مراقبة نوعية المياه الموزعة.
- 4- المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه لا سيما عن طريق:
 - تحسين فعالية الشبكات التحويل وتوزيع.
 - إدخال كل تقنية محافظة على المياه.
 - مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلان، التكوين، التربية وتحسيس المستعملين.
 - تطوير برامج دراسة مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه.
- 5- دراسة كل جزء يدخل في إطار سياسة تسعير المياه واقتراح ذلك على السلطة العمومية.
- 6- تطوير مصادر غير عادية عند الحاجة.
- 7- تنظيم تسيير امتياز الخدمة العمومية للمياه الممنوحة للأشخاص المعنويين والعموميين أو الخواص على حساب الدولة والجماعات المحلية.
 - إحصائيات حول عمال المؤسسة :

تتكون مؤسسة الجزائرية للمياه من: 478 موظف موزعين حسب التدرجات التالية:⁽¹⁾

- إطار سامي: 05 أي بنسبة 1.05% من عدد العمال الإجمالي.
- إطارات: 86 عامل أي بنسبة 17.99% من عدد العمال الإجمالي.

¹ - المعلومات الإحصائية المقدمة من المؤسسة.

• أعوان تحكم: 95 عامل بنسبة 19.87% من العدد الإجمالي.

وللتوضيح أكثر يتم تقسيم هؤلاء الموظفين حسب العقود إلى ما يلي:

1- عدد العمال حسب العقد:

1-1/ عقد غير محدد المدة يضم 347 بنسبة 72.59% من العدد الإجمالي موزعين إلى:

- إطار سامي: 05 عمال.

- إطارات : 68 عامل.

- أعوان تحكم : 79 عامل.

- أعوان تنفيذ: 195 عامل.

1-2/ عقد محدد المدة يضم 61 موظف بنسبة 12.76% من العدد الإجمالي موزعين إلى:

- إطار سامي: 00.

- إطارات: 03 عمال.

- أعوان تحكم: 05 عمال.

- أعوان تنفيذ: 53 عامل.

1-3/ عقد عمل مدعم يضم 70 موظف بنسبة 14.64% من العدد الإجمالي موزعين إلى:

- إطار سامي: 00.

- إطارات: 15 عامل.

- أعوان تحكم: 11 عامل.

- أعوان تنفيذ: 44 عامل.

2- عدد العمال حسب الجنس:

1-2/ الرجال 451 عامل بنسبة 94.35% من العدد الإجمالي.

2-2/ النساء 27 عاملة بنسبة 5.65% من العدد الإجمالي.

3- عدد العمال المعاقين: 00.

المطلب الرابع : العلاقة مصلحة المحاسبة بالمصلحة المالية

- تعريف المحاسبة في المؤسسة

تعرف المحاسبة على أنها تقنية متعارف عليها، يجب بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة

لنشاط المؤسسة، مهما كانت طبيعتها، وطبيعة نشاطها.⁽¹⁾

تتمثل المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة ومدى تأثيره على هيكلية

أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة، وعليه يمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي

للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لآخر. فهي بصورة أشمل نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات

المتوجهة لحركية أموال والتزامات المؤسسة.

- دور المحاسبة في المؤسسة

للمحاسبة دورا هام في المؤسسة ومحيطها فالمحاسبة عدة مزايا مختلفة تستفيد منها المؤسسة نذكر منها:

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة تيسمسيلت يوم 05 جانفي 2018.

• باعتبار أنها وسيلة إثبات إداري وقانوني لكل مجريات الأحداث على امتداد السنة المالية الواحدة. والتي تترجم بصورة أو بأخرى مجمل العمليات المحسدة لنشاطات المؤسسة سواء في علاقتها مع نفسها أو مع محيطها.

• تلي المحاسبة ضروريات النظام الاقتصادي والمالي، وكذلك القانوني والجبائي واعتبارها أداة لقياس الذمة المالية للمؤسسة.

• إن المزايا المميزة المتوجة للأهداف السالفة الذكر لم تأتي للمؤسسة إلا من خلال:

أ- المسك المحاسبي الدقيق للدفاتر والمستندات.

ب- رصد ومتابعة حركية الحسابات والأموال لتلبية حاجيات النظام الاقتصادي والمالي.

ت- التقيد بإجراءات المسك لهذه الدفاتر والمستندات لتلبية ضروريات النظام القانوني.

ث- حساب نتائج الأداء للتقويم وفرض الضرائب لتلبية حاجيات النظام الاقتصادي والمالي

والجبائي.

فالمحاسبة عبارة عن نظام متكامل من إجراءات الوثائق وللمستندات الموجهة لحساب وقياس الذمة المالية للمؤسسة وعلى امتداد محطتين أساسيتين هما:

1- أثناء السنة المالية: من خلال التسجيل المنتظم للتغيرات التي تطرأ على مكونات الذمة المالية للمؤسسة.

2- في نهاية السنة المالية: من خلال تمثيل حسابات النتائج المتوقعة لعمليات أداء النشاط وإبراز الوضعيات المحاسبية لعناصر الذمة (أصول وخصوم).

- علاقة مصلحة المحاسبة بالمصلحة المالية في المؤسسة

تتمثل العلاقة بين مصلحة المحاسبة ومصلحة المالية من خلال التعامل مع البيانات المالية من حيث اعتماد الإدارة المالية على تلك البيانات واستخدامها في إعداد الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات العديدة التي يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على سير أعمال الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب من المدير المالي ضرورة أن تكون لديه معرفة كافية بأصول المحاسبة لكي يتمكن من أداء عمله بنجاح.

وبالرغم من أن هناك علاقة واضحة بين مصلحة المحاسبة ومصلحة الكمالية إلا أن هناك أوجه اختلاف بينهما من حيث معالجة تدفق الأموال وكذلك عملية اتخاذ القرارات المالية التي يمكن توضيحها فيما يلي:¹

1/ الاختلاف من حيث تدفق الأموال: يكمن الخلاف بين المدير المالي والمحاسب في معالجة الإيراد والنفقة من حيث أن المحاسب سيتخذ بعض المعايير المقبولة بحيث يعد القوائم المالية في ظل افتراض أن الإيراد يتحقق لحظة البيع وكذلك يسجل النفقة لحظة استحقاقها.

أما المدير المالي فإنه يهتم بتسجيل الإيرادات والنفقات لحظة حدوث التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

2/ الاختلاف من حيث عملية اتخاذ القرارات: تتمثل عملية اتخاذ القرارات أحد الوظائف الأساسية للإدارة بصورة عامة، وبذلك فإن عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بمالية الوحدة الاقتصادية سوف تقع أساسا على عمل المدير المالي من حيث اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية التخطيط للحصول على الأموال واستخدامها والرقابة عليها وأنه يعتمد في ذلك بدرجة أساسية على البيانات المالية التي تقوم المحاسبة بتوفيرها سواء ما يتعلق بها من بيانات تاريخية أو حالية أو مستقبلية.

(1) مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة بمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة تيسمسيلت يوم 05 جانفي 2018 على الساعة التاسعة صباحا.

المبحث الثاني : كيفية تحليل الديناميكي للقوائم المالية في المؤسسة

تناولنا في هذا المبحث تقديم القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية بجانبها أصول والخصوم، وجدول حسابا النتائج (حسب الطبيعة) لسنوات 2014-2015 والتي هي وفق النظام المحاسبي المالي. SCF ويشتمل هذا المبحث على مايلي:

المطلب الأول: عرض الميزانية لسنوات 2014-2015.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج 2014-2015.

المطلب الثالث: شرح الميزانية وحسابات النتائج للسنتين 2014-2015.

المطلب الرابع : بناء جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة حسب الطريقة المباشرة

المطلب الأول: عرض الميزانية لسنوات 2014-2015.

الجدول رقم (3-2): الميزانية 2014 (الأصول)

الأصول	إجمال N	إهلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية				
- فارق التقييم	0.00	0.00	0.00	0.00
- تثبيبات معنوية	12313775.51	3694132.65	8619642.86	9.851.020.41
- تثبيبات عينية	107278843.05	86594208.64	20684634.41	19.222.880.2
- الأراضي	0.00	0.00	0.00	5
- المباني	0.00	0.00	0.00	0.00
- تثبيبات عينية أخرى	107278843.05	86594208.64	20684634.41	0.00
- تثبيبات ممنوح امتيازها	0.00	0.00	0.00	0.00
- تثبيبات يجري إنجازها	0.00	0.00	0.00	19222880.25
- تثبيبات مالية	0.00	0.00	0.00	0.00
- سندات موضوعة موضوع المعادلة	1914608.47	0.00	1914608.47	0.00
- مساهمات أخرى والحسابات الدائنة الملحقة	0.00	0.00	0.00	119934.67
بها				0.00
- سندات أخرى مثبتة	0.00	0.00	0.00	0.00
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	0.00	0.00	0.00	0.00
- ضرائب مؤجلة عن الأصل	0.00	0.00	0.00	0.00
	1914608.47	0.00	1914608.47	0.00

1199340.67					
16345708.21	16345708.21	0.00	16345709.21		
46618949.54	47564593.95	90288341.28	137852935.24		Σ الأصول غير الجارية
8339088.32	12950392.40	0.00	12950392.40		أصول جارية
					- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
					- حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
					- الزبائن
					- المدينون الآخرون
219013404.1	216538572.27	12111406.89	3376534779.16		- الضرائب وما شابهها
8	12455435.24	45536.13	12500971.37		- الأصول الموظفة والأصول المالية الجارية
14317697.46	901086.62	0.00	901086.62		- الخزينة
1053085.92					
309525	30071170.29	36657.36	30107827.65		
					Σ الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: مؤسسة الجزائرية للمياه - وحدة تيسمسيلت-

الجدول رقم (3-3): الميزانية 2014 (الخصوم)

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
0.00	0.00		- رأس المال الصادر
0.00	0.00		- رأس المال غير المستعان
0.00	0.00		- علاوات واحتياطات - احتياطات
0.00	0.00		مدمجة(1)
0.00	0.00		- فوارق إعادة التقييم
-47994766.26	-2750411355.33		- فارق المعادلة
			- نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة
431610528.48	-182230856.40		المجموع(1)
			- ترحيل من جديد
			- رؤوس الأموال الخاصة أخرى
			- حصة الشركة المدمجة
			- حصة ذوي الأقلية
			المجموع
			الخصوم غير الجارية
			- قروض وديون مالية

0.00	0.00		- ضرائب مؤجلة ومرصود لها
2655311.99	2655311.99		- ديون أخرى غير جارية
117312612.91	131087272.91		- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
11997924.90	133742584.90		مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
116470366.03	109651517.61		- موردون وحسابات ملحقة
361039367.27	404129946.48		- ضرائب
202412435.48	131229193.50		- ديون أخرى
0.00	0.00		- خزينة سلبية
679922138.78	644010657.69		مجموع الخصوم الجارية
320294768.94	320481250.77		المجموع العام للخصوم

المصدر: مؤسسة الجزائرية للمياه - وحدة تيسمسيلت -

الجدول رقم (3-4): الميزانية 2015 (الأصول)

الأصول	ملاحظا ت	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
- فارق التقييم		0.00	0.00	0.00	0.00
- تشيئات معنوية		12313775.51	3694132.65	8619462.86	8619462.86
- تشيئات عينية		143038105.05	87496246.14	55541858.918	20684634.41
- الأراضي		0.00	0.00	0.00	0.00
- المباني		0.00	0.00	0.00	0.00
- تشيئات عينية أخرى		143038105.05	87496246.14	55541858.91	20684637.31
- تشيئات ممنوح		0.00	0.00	0.00	0.00
امتيازها		0.00	0.00	0.00	0.00
- تشيئات يجري		1330401.15	0.00	1330401.15	1914608.47
إنجازها		0.00	0.00	0.00	0.00
- تشيئات مالية					
- سندات موضوعة		1330401.15	0.00	1330401.15	1914608.47
موضوع المعادلة					
- قروض وأصول مالية		19946239.94	0.00	19946239.94	16345708.21
أخرى غير جارية					
- ضرائب مؤجلة عن الأصل					

47564593.95	85438142.86	91190378.79	176628521.65		Σ الأصول الغير جارية
12950392.40	19694935.19	205350809.33	225045744.52		الأصول الجارية - مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ - حسابات دائنة واستخدامات مماثلة - الزبائن - المدينون الآخرون - الضرائب وما شابهها - الموجودات وما شابهها - الأصول الموظفة والأصول المالية الجارية - الخزينة
216638572.27	192378678.42	127172942.31	319551620.73		
12445435.24	16138632.70	45536.13	16184168.83		
901086.62	1595398.81	0.00	1595398.81		
0.00	0.00	0.00	0.00		
30071170.29	24399436.32	36657.36	24436093.68		
272916656.82	254207081.44	332605945.15	856813026.57		Σ الأصول الجارية
320481250.77	339645224.30	423796323.22	763441548.22		المجموع العام للأصول

المصدر: مؤسسة الجزائرية للمياه - وحدة تيسمسيلت -

الجدول رقم (3-5): الميزانية 2014 (الخصوم)

N-1	N	ملاحظات	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
0.00	0.00		- رأس المال الصادر
0.00	0.00		- رأس المال غير المستعان
0.00	0.00		- علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)
0.00	0.00		- فوارق إعادة التقييم
-275041135.42	294732065.72		- نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)
-182230856.40	-		- ترحيل من جديد
	284068294.59		- رؤوس الأموال خاصة آخر
	-		- حصة الشركة المدمجة
	-		- حصة ذوي الأقلية
-45727199.82	578800360.31		المجموع
	-		
			الخصوم غير الجارية
0.00	0.00		- قروض وديون مالية
2655311.99	3214325.04		- ضرائب (مؤجلة ومرضود لها)
0.00	0.00		- ديون أخرى غير جارية

147041333.28	131087272.91		- مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا
150255658.32	133742584.90		مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
109651517.61	98001517.10		- موردون وحسابات ملحقة
4041299616.58	474620940.01		- ضرائب
130229193.50	195567469.29		- ديون أخرى
0.00	0.00		- خزينة سلبية
644010657.69	768189926.29		مجموع الخصوم الجارية
3204181250.70	339645224.30		المجموع العام للخصوم

المصدر: مؤسسة الجزائرية للمياه- وحدة تيسمسيلت-

المطلب الثاني: عرض حساب النتائج لسنوات 2014-2015

في تحليل القوائم المالية للمؤسسة نقوم بعرض حسابات النتائج لسنة 2014 و 2015

الجدول رقم (3-6) حسابات النتائج 2014

السنة N-1	السنة N	الملاحظة	البيان
143816784.56	161139476.95		رقم الأعمال
0.00	0.00		تغير المخزونات المصنعة والجاري
0.00	0.0		إنتاج مثبت
0.00	0.00		إعانات الاستغلال
143816784.56	161139476.95		إنتاج السنة المالية
-120465408.28	-180536368.28		المشتريات المستهلكة
-11073331.47	-9504121.90		الخدمات الخارجية والاستهلاكات
-131538739.75	-190040490.18		إستهلاك السنة المالية
-122778044.81	-28901013.23		قيمة الإستغلال المضافة
-209854763.53	-216548426.31		أعباء المستخدمين
-5730163.67	-7574152.65		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
-203306882.39	-253023592.19		الفائض الإجمالي عن الاستغلال
1090794.51	95044.16		المنتجات العملية الأخرى
0.00	-975.00		الأعباء العملية الأخرى

-57323.31.61	-21709112.39		مخصصات الاهتلاك
0.00	0.00		الإسترجاعات المالية عن الخسائر
-259539119.49	-274638635.42		النتيجة العملية
0.00	0.00		المنتجات المالية
0.00	0.00		الأعباء المالية
0.00	0.00		النتيجة المالية
-259539119.49	-274638635.42		النتيجة العادية قبل الضرائب
0.00	0.00		الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
4503234.50	0.00		الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية
144907579.07	161234521.11		مجموع المنتجات للأنشطة العادية
-399943464.06	-435873156.53		مجموع أعباء الأنشطة العادية
0.00	0.00		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00		المنتجات الغير العادية
0.00	0.00		الأعباء الغير العادية
0.00	0.00		النتيجة الاستثنائية (الغير العادية)
223597597.80	0.00		
-16556479.07	-402500.00		
-47994766.26	-275041135.42		النتيجة الصافية للسنة المالية
0.00	0.00		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة

			الصافية
0.00	0.00		الصافية للمجموع المدمج للنتيجة ومنها حصة ذو الأقلية
0.00	0.00		حصة المجموع

المصدر: مؤسسة الجزائرية للمياه - وحدة تيسمسيلت -

الجدول رقم (3-7): حسابات النتائج 2015

السنة N-1	السنة N	الملاحظ	البيان
161139476.95	157223533.46		رقم الأعمال
0.00	0.00		تغيرؤ المخزونات المصنعة والجاري
0.00	0.00		إنتاج مثبت
0.00	0.00		إعانات الاستغلال
161139476.95	157223533.46		إنتاج السنة المالية
-180536368.28	-170863421.22		المشتريات المستهلكة
-9504121.90	-14261795.59		الخدمات الخارجية والاستهلاكات
-190040490.18	-185125216.81		إستهلاك السنة المالية
-28901013.23	-27901683.35		قيمة الإستغلال المضافة
-216548426.31	-25953993.70		أعباء المستخدمين
-7574152.65	-5730369.36		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة

-253023592.19	-293172046.41		الفائض الإجمالي عن الاستغلال
95044.16	17480.69		المنتجات التشغيلية الأخرى
-975.00	-1060000.00		الأعباء التشغيلية الأخرى
-21709112.39	0.00		مخصصات الإهلاك
0.00	0.00		الإسترجاعات المالية عن الخسائر
-274638635.42	-294214565.72		النتيجة التشغيلية
0.00	0.00		المنتجات المالية
0.00	0.00		الأعباء المالية
0.00	0.00		النتيجة المالية
-274638635.42	-294214565.72		النتيجة العادية قبل الضرائب
0.00	0.00		الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
0.00	0.00		الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية
161234521.11	157241014115		مجموع المنتجات للأنشطة العادية
-435873156.53	-451455579.87		مجموع أعباء الأنشطة العادية
-275041135.42	-294214565.72		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00		المنتجات الغير العادية
0.00	0.00		الأعباء الغير العادية
0.00	0.00		النتيجة الاستثنائية (الغير العادية)
-402500.00	-517500.00		

-275041135.42	-294732065.72		النتيجة الصافية للسنة المالية
0.00	0.00		حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
0.00	0.00		الصافية للمجموع المدمج للنتيجة ومنها حصة ذو الأقلية
0.00	0.00		حصة المجمع

المصدر: مؤسسة الجزائرية للمياه -وحدة تيسمسيلت-

المطلب الثالث: شرح الميزانية وحساب النتائج

يتم التحليل والمقارنة المحاسبية بين السنوات من خلال الميزانية وحسابات النتائج، وللمقارنة بين سنة 2014 وسنة

2015 نقوم بشرح الميزانية وحسابات النتائج لهذه السنوات.

أولا : الميزانية: شرح جانب الأصول

الجدول رقم (3-8): شرح ميزانية الأصول

البيان	السنة 2014 الإجمالي	السنة 2015 الإجمالي	الفرق
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	12313775,51	12313775,51	000
تثبيتات عينية	107278843,05	143038105,05	35759262

35759262	143038105,05	107278843,05	تثبيات عينية أخرى
-584207,32	1330401,15	1914608,47	تثبيات مالية
-584207,32	1330401,15	1914608,47	قروض وأصول مالية أخرى
3600531,73	19946239,94	16345708,21	ضرائب مؤجلة عن الأصل
أصول جارية			
212095352,12	225045744,52	12950392,40	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
-18101858,43	319551620,73	337653479,16	الزبائن
3683197,46	16184168,83	12500971,37	المدينون الآخرون
694312,19	1595398,81	901086,62	الضرائب وما شابهها
-30107827,65	000	30107827,65	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية
-5671733,97	24436093,68	30107827,65	الحزينة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

شرح فرق في ميزانية الأصول بين السنتين 2014-2015

- التثبيات المعنوية قد انعدم مبلغها بين السنتين 2014 - 2015.
- التثبيات العينية يظهر الفرق موجب ما بين السنتين 2014 - 2015 والذي يقدر ب 35759262.
- التثبيات العينية الأخرى ظهر الفرق موجب والذي قدر ب 35759,62 وهذا معناه أن المؤسسة قامت بإنهاء إنجاز هذه التثبيات وإنجازها.
- فيما يخص التثبيات المالية فقد كان الفرق موجب بين السنتين 2014 - 2015 ب 584207,32.

- أما القروض وأموال مالية أخرى فكان الفرق سالب بين السنتين 2014-2015 بقيمة 584207,32
- الضرائب المؤجلة عن الأصل ظهرت بقيمة 3600531,73 وهي ضرائب على نتائج قابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة بسبب التفاوت الزمني بين التثبيت المنتج أو العبء في المحاسبة وأخذناه في الحسبان في قاعدة الجباية أو عملية إقصاء أو إعادة المعالجة تتم في إطار إعداد الكشوف المالية المدجة يمثل فرق زيادة في قيمة هذه الضريبة.
- ويمثل الفرق بين السنتين 2014-2015 بالنسبة للمخزونات والمنتجات قيد التنفيذ وهذا بسبب عدم الإنتاج بقيمة 212095352,12.
- أما فيما يخص حساب الزبائن فيمثل الفرق بين السنتين 18101858,43 زيادة في قيمة الدين اتجاه المؤسسة من طرف الزبائن.
- المدينون الآخرون يمثل الفرق 3683197,46 أن هناك انخفاض في قيمة الدين المدينون الآخرون اتجاه المؤسسة.
- الضرائب وما شابهها يمثل الفرق 694312,19 بين السنتين 2014-2015 ففرق موجب.
- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية يمثل الفرق بين السنتين 2014-2015 بقيمة 30107827,65 يعني نقص في أموال المؤسسة.
- أما خزينة الأصول فقد عرفت المؤسسة نقص في النقدية لديها بقيمة 6571733,27.

شرح جانب الاهتلاكات

الجدول رقم (3-9): شرح الميزانية (الاهتلاكات والمؤونات)

البيان	سنة 2014	سنة 2015	الفرق
اهتلاك تشيبتات معنوية	3694132,65	3694132,65	000
اهتلاك تشيبتات عينية	86594208,64	87496246,14	902037,5
اهتلاك تشيبتات عينية أخرى	86594208,64	87496246,14	902037,5
اهتلاك مخزونات ومنتجات	000	205350809,33	205350809,33
اهتلاك الزبائن	12111406,89	127172942,31	115061535,42
اهتلاك المدينون الآخرون	45536,36	456536,36	000
إهتلاك الخزينة	36657,36	36657,36	000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة

شرح الاهتلاكات (الأصول):

- اهتلاك التشيبتات المعنوية الفرق معدوم وهذا يعني أن سنة 2014 و 2015 سجلت نفس الاهتلاك.
- فيما يخص الاهتلاكات العينية بين السنتين 2014-2015 فارق القيمة 902037.5 وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بعملية اقتناء وهذا ما يبرر الفرق الذي وجد في حساب التشيبتات.
- اهتلاك التشيبتات العينية الأخرى ظهر الفرق موجب بين السنتين 2014 و 2015 والذي يقدر بقيمة 902037.5.

- المخزونات والمنتجات لم تملك في سنة 2014 وإنما سجلت 2015 اهتلاك بقيمة 205350809.33.
- فيما يخص الزبائن فقد كان الفرق موجب والذي قدر بـ 115061535.42.
- أما عن المدينون الآخرون واهتلاك الخزينة فقد كان الفرق معدوم وهذا يعني أن كل من سنة 2014-2015 سجلتا نفس الاهتلاك.

ثالثا: شرح جانب الخصوم

جدول رقم (3-10): شرح ميزانية الخصوم

البيان	سنة 2014	سنة 2015	الفرق
النتيجة الصافية	-275041135,42	-294732065,72	-19690930,3
الترحيل من جديد	-182230856	-284068294,95	101837438,19
الخصوم الغير الجارية			
ضرائب (مؤجلة ومرصدة لها)	2655311,99	3214304,96	558993,05
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	131087272,91	13187272,91	000
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	109651517,61	98001517,10	11650000,51
ضرائب	44129946,58	474620940,01	70490993,43
ديون أخرى	130229193,50	195567469,18	65338275,68

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

شرح جانب الخصوم:

- يمثل الفرق بين السنتين 2014 و 2015 والذي قيمته 19690930,3 والذي هو خسارة لهاته المؤسسة وحساب الترحيل من جديد يسجل فيه جزء النتيجة (الرابحة أو الخاسرة) الذي أرجأته الجمعية العامة تخصيصه إلى قرار تخصيص نهائي ويكون الرصيد مدين في حالة ترحيل من جديد، مثل هذه الحالة ظهر الفرق موجب بين السنتين 2014-2015.

- أما فيما يخص الضرائب المؤجلة فلقد انخفضت بين السنتين 2014 و 2015 بـ 558993,05

- حساب المؤونات فقد انعدم مبلغها بين السنتين 2014 - 2015.

- موردون وحسابات الملحقة موجبة القيمة دلالة على أن المؤسسة قامت بعملية اقتناء أخرى بقيمة 11650000,51.

- أما فيما يخص الضرائب فهناك فرق موجب وهي تعني أن المؤسسة قامت بتسديد قسط من مستحقاتها من الضرائب بـ 65338275,68.

- وحساب ديون الأخرى في ما يخص السنتين 2014-2015 فهناك زيادة ديون المؤسسة 65338275,68.

ثانيا: شرح حسابات النتائج

جدول رقم (3-11): شرح حسابات النتائج (النواتج)

البيان	2014	2015	الفرق
رقم الأعمال	161139476,65	157223533,65	-3915943,49

77563,47	17480,69	95044,16	المنتجات التشغيلية الأخرى
----------	----------	----------	---------------------------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

شرح عناصر النواتج:

- فيما يخص رقم الأعمال فنلاحظ من خلال الجدول أن هناك نقص في حجم المبيعات وهذا يمثل مؤشر سيء للمؤسسة بحيث كان هناك فرق سالب بين السنتين 2014 - 2015 والذي يقدر بـ 3915943,49.
- أما في ما يخص المنتجات التشغيلية الأخرى وهي العناصر المكونة لنتائج النشاطات العادية للكيان (المؤسسة) فنلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة المنتجات التشغيلية بالمقارنة بين السنتين والذي يقدر بـ 77563,47.

شرح عناصر الأعباء

الجدول رقم (3-12): شرح حسابات النتائج (الأعباء)

البيان	2014	2015	الفرق
المشتريات المستهلكة	-180536368,28	-170863421,22	9672947,96
الخدمات الخارجية والاستهلاكات	-9504121,90	-14261795,59	-4757673,69
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات	-216548426,31	-259539993,70	-42991567,39
المشاهدة	-7574152,65	-5730369,36	1843783,24
الأعباء التشغيلية الأخرى			

-962500	-1060000	-97500	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
21709112,39	000	-21709112,39	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

المطلب الرابع : بناء جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة حسب الطريقة المباشرة

لقد رفضت مصلحة المحاسبة لمؤسسة الجزائرية للمياه تسليمنا جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة كذلك و بناء على الجانب النظري وما تم دراسته حاولنا بناء جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة .

1- ايجاد التدفقات المتأتية من الزبائن :

ح/ 70 المبيعات قدر ب : 175.223533.46 ثم نطرح التغير في ح/41 الزبائن

$$(12500971.37+337653479.16) - (16.154.168.83+319551520.73)$$

$$= - 14.448760.97$$

لا يوجد ح/70 إعانات الاستغلال

$$+ ح/ منتجات أخرى = 17480.69$$

$$- ح/ مصاريف أخرى = 1060.000$$

$$+ التغير في ح/487 = 15.954060.37$$

ليصبح لدينا مبلغ : 186.583835.49 كتدفقات متأتية من الزبائن .

2- المبالغ المدفوعة للموردين

وتتمثل أولا في المشتريات :

إلا أنه يوجد مبالغ المشتريات المستهلكة في جدول حسابات النتائج و ليس المشتريات، فوجب علينا استخراج

قيمة المشتريات كالتالي :

$$\text{مخ1} + \text{مدخلات} = \text{مخ2} + \text{مخرجات}$$

أي أنه :

المشتريات المستهلكة هي : المخرجات

أما المشتريات تسمى المدخلات وبالتالي :

$$\text{المدخلات} = \text{مخ1} - \text{مخ2} + \text{مخرجات}$$

$$170.863.421,22 + 212.65352,12$$

$$= 382.928.773,34$$

الآن يمكننا احتساب الخدمات الخارجية = 14.261.795,59

ثم نطرح بعد ذلك التغير في الموردين

$$\Delta \text{ موردين} = (13.650.000,51) -$$

ونطرح كذلك الموردين الآخرين

$$\Delta \text{ م . آخرين} = 65.338.275,68 -$$

ليصبح مبلغ الموردين = 345.502.239,76

3- المبالغ المدفوعة للعمال :

وهو مكون من حساب واحد فقط في هذه الحالة ب :

259.539.993,70

4- الضرائب بأنواعها :

لا يوجد ضرائب على الأرباح

يوجد لدينا التغير في الضرائب = 70.490.993,43

تضاف لهما قيمة الضرائب و الرسوم (+ 5730.369,36)

ونطرح منها قيمة الضرائب في الميزانية

Δ الضرائب = 694.312,19 -

لتعطي لنا قيمة الضرائب = (65.454.936,26)

5- حسابات التجميع :

هناك مصاريف ما بين الشركات قدرت ب = 517.500

6- الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال :

بعد جمع الزبائن وطرح كل من الموردين، العمال، الضرائب وحسابات التجميع

نجد أن :

الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تساوي : (11.794.173,27-)

7- الخزينة المتأتية عن دورة الاستثمار :

عبارة عن تسديد لأقساط قيم مادية ومالية على التوالي

- القيم المادية = 6706.646,62

- القيم المالية = (584.207,32)

لتصبح دورة الاستثمار = 6.122.439,3

لنصل في الأخير الى جدول تدفقات الخزينة التالي :

جدول تدفقات الخزينة :

1/ الزبائن:

ح/70 المبيعات = 15722353.346

+ نواتج أخرى = (1.042.519.31)

+ التغيير في ح/487 = 15954.060.37

- التغيير ح/41 = (14.448.760.97)

الزيائن = 186.583.835.49

2/ الموردین :

المشتريات = 382.928.773.34

+ الخدمات = 14.261.795.59

- التغير في الموردین = (13.650.000.51)

- التغير في المدینین الآخريين = 65.338.275.68

الموردین = 345.502.293.76

3/ العمال :

مصارييف العمال = 259.539.993.70

0

- التغير في ح/ 464 = 70.490.993.43

+ 5730.369.36

- التغير في الضرائب = 694.312.19

$$= (65.454.936,26)$$

$$- \text{مصاريف الشركة} = 517.500$$

$$\text{تدفقات أنشطة الاستغلال} = 11.794.173,27$$

$$- \text{التسديد} = 6.706.646.62$$

$$- \text{التسديد} = (584.207,32)$$

رفع رأس المال هو 0

تغير الخزينة خلال الفترة هو : $-5.671.733.97$

المراجع:

أولاً : الكتب

- 1- أحمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، طبعة 1، دار الجامعة للنشر، الأردن.
- 2- أبو القاسم محمد الشيخ، برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية، الخرطوم: مكتبة الإدارة العامة، 2003
- 3- أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- أسعد حميد العالي، الإدارة المالية (الأسس العلمية و التطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010، ص69.
- 4- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان : دار البداية، سنة 2004 م. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، اثناء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.
- 5- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1997 م.
- 6- الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالية scf ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
- 7- عبد الحليم كراجة ومن معه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 8- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية: الدار الجامعية، سنة 2004 م
- 10- مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .
- 11- محمد ابراهيم ، الادارة المالية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2007م.
- 12- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار العناء، الإسكندرية، 2009.
- 13- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي – الأساليب و الاستخدامات، الأردن، عمان، دار وائل للنشر .
- 14- محمد مطر، التحليل المالي و الانتمائي: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط 1، عمان: دار وائل للنشر، سنة 2000 م
- 15- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث ، 1997 م.
- 16- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005 .

- 17- مؤيد عبد الرحمن الدرديري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2003.
- 18- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988 .
- 19- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، سنة 2000 .
- 20- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي و عملي متكامل، الأردن، عمان، الوراق للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- 21- الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الادارة المالية)، ط 2، دار الجامعة للكتاب ، بومرداس، الجزائر 2011م.
ثانيا : المذكرات

- 1- فاطمة الزهراء خلباز، رزيقة برادعي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2015/2014.
- 2- فاطمة الزهراء لحرش، أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2012.
ثالثا : قوانين ومراسيم

- 1- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 98 – 156 المؤرخ في 16 ماي 1998 المتعلقة بتحديد كفاءات تسعير المياه المستعملة في المنزل والصيانة والتطهير وكذلك التعريفات الخاصة بها من الجريدة الرسمية العدد 22 في 22 أفريل 2001.
- 2- المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98 – 156 المؤرخ في 16 ماي 1998
- 3- المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 98-156.

رابعا : المراجع بالفرنسية

- 1- MICHEL GERVAIS, **Contrôle de gestion**, Paris: Edition Economica, 1997, p. 104.
- 2- PIERRE PAUCHER, **Mesure de la performance financière de l'entreprise** Editon O. P. U, 199.
- 4- SERGE EFAERT , **Analyse et diagnostic financiers, 2ème tirage**, Editions Erolles, 1992